الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
18 رمضان 1437
23 يونيو 2016
العدد 875

14 المبعوث الأممي: مشاورات السلام اليمنية صمدت بفضل أمير الكويت

15 الأوقاف: بدء صلاة القيام الجمعة في المسجد الكبير

16 انتصار العلي: نسعى لتسجيل 33 ألف طفل لاجئ سوري

الوزير أبل: توقيع عقد أكبر مدينة سكنية في الكويت الخميس المقبل

الغانم: انخفاض ملاحظات ديوان المحاسبة على الجهات الحكومية إلى النصف خلال سنة

إحالة الحالة المالية للدولة إلى لجنة الميزانيات لإعداد تقرير بشأنها خلال 3 أشهر

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان المجلس أحال الحالة المالية للدولة والمناقشات والملاحظات عليها الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي والى ديوان المحاسبة لاعداد تقرير عنها خلال ثلاثة اشهر واحالته الى لجنة الميزانيات.

واضاف الغانم خلال الجلسة التكميلية أمس أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح عرض الحالة المالية للدولة عن الميزانية المنتهية في مارس 2016 وتم مناقشتها في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة.

وعن ملاحظات ديوان المحاسبة عن الجهات الحكومية قال الغانم: أكبر انخفاض في عدد الملاحظات الواردة من الديوان حدث في هذا العام واصفا تخفيضها بهذه النسبة التي تجاوزت الـ 50 % بأنها إنجاز كبير.

ومن جهته اكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح اننا نشعر بسعادة حقيقية كحكومة بأن نرى الانخفاض التاريخي الذي حدث لملاحظات ديوان المحاسبة.

وبدوره أشار رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد الى انه وفقا للبيانات المتوافرة للجنة فقد تم اتخاذ اجراءات لتسوية 52 في المئة من اصل 1309 ملاحظات مسجلة على الجهات الحكومية في السنة المالية 2015/2014 وبارتفاع نسبي عما تم تسويته في الحساب الختامي السابق والذي بلغ 44 في المئة.

إلى ذلك أكد رئيس ديوان المحاسبة بالانابة عادل الصرعاوي ان الجهات الحكومية قامت بتسوية ما يقارب 50 في المئة من ملاحظات الديوان في مؤشر على تعاونها مشددا على ان الحفاظ على المال العام مسؤولية مشتركة.

من جانب آخر قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل إن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعتزم توقيع عقد البنية التحتية لمدينة المطلاع والتي تعتبر أكبر مدينة سكنية ستقام بالكويت في 30 يونيو الجاري.

وأضاف أبل أن ما نراه اليوم من مشاريع إسكانية يؤكد أن التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أصبح على أرض الواقع وسيجني ثماره أصحاب الطلبات الإسكانية.

تفاصيل المضبطة (ص03-13)

الصانع: المجلس الحالي قطار لثورة تشريعية

وصف وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع مجلس الامة الحالي بمجلس انجازات مضيفا انه أصبح بمثابة قطار لثورة تشريعية.

وقال خلال جلسة المجلس أمس إن القطار سيمضي في طريقه لتحقيق الانجازات مهما حاول البعض من خارج مجلس الامة ان يضع العصي في الدواليب ويعطل مسيرة الانجاز والتنمية.

وأعلن الصانع عن توصل الحكومة الى توافق مع رئيس وأعضاء المجلس الاعلى للقضاء بشأن قانون استقلالية القضاء بعد جلسة ماراثونية بين الجانبين الليلة الماضية.

عطلة عيد الفطر 5 أيام

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس أن عطلة عيد الفطر ستكون 5 أيام تبدأ في 5 يوليو المقبل وتنتهي في التاسع منه سواء كان شهر رمضان 29 أو 30 يوما على أن يكون الدوام يوم الاحد 10 يوليو في كلتا الحالتين.

وقال الديوان انه اذا صادف أول أيام العيد يوم الثلاثاء أو الأربعاء فإن العطلة ستمتد من الثلاثاء حتى السبت.

سفارتنا ببغداد: الزواوي لم يلتق الحشد الشعبي

نفى مصدر مسؤول في سفارة الكويت لدى العراق ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي يوم أمس الأول عن لقاء السفير الكويتي غسان يوسف الزواوي أيا من قيادات الحشد الشعبي.

وقال المصدر في بيان له ان السفير الزواوي متواجد في الكويت منذ فترة.

وشدد على ان السفير الزواوي واعضاء السفارة الكويتية في بغداد لم يلتقوا بقيادات الحشد معتبرا ما تم تداوله في وسائل الاتصال الاجتماعي عاريا عن الصحة.

لا يحق للمدانين بجرائم المساس بالذات الإلهية والأنبياء والأمير الانتخاب

استثناء المعلم المعاق والمكلف من شرط المدة في نهاية الخدمة

أقر مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس تعديلات على القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة في مداولتيه الاولى والثانية وأحاله إلى الحكومة.

ونص التعديل على المادة (2) من القانون باضافة فقرة جديدة تقضي بالآتي: يحرم من الانتخاب كل من ادين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الالهية او الانبياء او الذات الاميرية.

وينص التعديل على المادة (31) من القانون باضافة فقرة جديدة لها هي: تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الثامنة مساء ومن الساعة 12 ظهرا الى الساعة 12 مساء في حال إجرائها في شهر رمضان الكريم.

ووافق مجلس الامة في المداولة الثانية بالاجماع على الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية واحالته الى الحكومة.

وتنص المادة التي وافق المجلس على تعديلها وفقا لتقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية «يستبدل بنص البند 9 من المادة 32 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 المشار اليه بالنص التالي: بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للكويتيين ولغير الكويتيين ويستثنى من ذلك ائمة المساجد وخطباؤها ومؤذنوها ومغسلو الموتى والاطباء والمهن الطبية واعضاء هيئة التدريس والتدريب في الجامعات الحكومية والمعاهد التطبيقية الحكومية والباحثون العلميون بمعهد الكويت للابحاث العلمية فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين وذلك وفقا للقواعد والاحكام التي يضعها مجلس الخدمة المدنية.

كما وافق مجلس الامة على رفع الحصانة النيابية عن النائب د.عبدالحميد دشتي في قضية جنح إعلام .

الأمير تسلم رسالة من رئيس الوزراء العراقي

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بدار سلوى صباح أمس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بجمهورية العراق الشقيق هوشيار زيباري حيث سلم سموه رعاه الله رسالة خطية من رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق الشقيق د. حيدر العبادي تتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

حضر المقابلة وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الاحمد والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح .

سمو أمير البلاد مستقبلا وزير المالية العراقي هوشيار زيباري

ولي العهد استقبل الخالد

سمو ولي العهد مستقبلا الشيخ محمد الخالد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف أمس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

الكويت: ملتزمون بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

اكدت دولة الكويت أمس الاربعاء التزامها بسيادة القانون واحترام حقوق الانسان رغم التحديات الامنية العديدة التي تحيط بها.

جاء ذلك خلال مناقشة مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الانسانية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم تقرير دولة الكويت الدوري الثالث الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية امام لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة.

وقال السفير الغنيم ان الكويت شهدت عدة تحديات امنية منها الحرب ضد ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) والتهديدات الارهابية كالتفجير الانتحاري الارهابي لأحد مساجدها في شهر رمضان العام الماضي والذي استشهد على اثره العديد من المواطنين والمقيمين.

واضاف ان الاوضاع في العراق والنزاع في اليمن وتداعيات الربيع العربي وانتشار موجة التطرف والتعصب والارهاب والحرب في سوريا وليبيا وفلسطين وغيرها اثرت بشكل سلبي على الكويت على الصعيد الوطني الا انها تصدت لها من خلال سيادة وحكم القانون والدفع قدما بقضايا حقوق الانسان.

ولفت الى ان الكويت تصدرت قائمة الدول العربية فيما يرتبط بحقوق الجنسين على صعيد مشاركة النساء في الاقتصاد وسوق العمل والتعليم ومستوى العناية الصحية والتمكين السياسي وذلك وفقا لتقرير (الفجوة بين الجنسين) الذي اطلقه منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2015.

وفيما يتعلق بحقوق الطفل شدد السفير الغنيم على ان المشرعين في دولة الكويت أولوا مصلحة الطفل وحمايته عناية كبيرة فصدر القانون رقم (21) لسنة 2015 تحت عنوان (قانون حماية الطفل) وذلك وفقا للمادة (24) من حقوق الطفل بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المجلس ناقش الحالة المالية في جلسة سرية وأحال الملاحظات حولها إلى الميزانيات والمحاسبة

تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية والرعاية السكنية والخدمة المدنية

ناقش مجلس الأمة في جلسته أمس الحالة المالية للدولة بعد عقد الجلسة سرية بناء على طلب الحكومة وعقب استئناف الجلسة علنية قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان المجلس قرر احالة الموضوع والمناقشات والملاحظات الى لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة لاعداد تقرير موضوعي خلال 3 اشهر واحالته الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

كما اقر المجلس عددا من الاقتراحات بقوانين منها تعديل قانون الانتخاب وتعديل قانون الرعاية السكنية وتعديل قانون الخدمة المدنية في مداولته الثانية واحالها جميعها الى الحكومة وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة أمس الأربعاء الساعة الحادية عشرة صباحا وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

- الرئيس مرزوق الغانم: جلسة اليوم هي امتداد لجلسة الاحد. البند التالي:

الرسائل الواردة

- رسالة من عضو مجلس الأمة عبدالله يوسف المعيوف في شأن عدم تلقيه الاجابة عن الاسئلة التي وجهها الى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- رسالة من عضو مجلس الأمة عادل مساعد الخرافي يطلب فيها العرض على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه حيال اقتراح بقانون تقدم به وتمت احالته الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية منذ 2016/1/24 ولم يتخذ أي اجراء بشأنه حتى الآن.

ونصت الرسائل على:

عملا واستنادا الى احكام المادة (99) من الدستور مستكملة عقدها بأحكام المواد (121 و 124) من اللائحة الداخلية للمجلس مكفولة بالحق في ان توجه من النائب اسئلة الى رئيس مجلس الوزراء والى اي وزير من الوزراء لاستيضاح الامور الداخلة في اختصاصهم وعلى الوزير ان يجيب خلال المدة المحددة قانونا لذلك وفقا لما استقرت عليه التقاليد البرلمانية ومبادئ المحكمة الدستورية وهذا الحق بلا منازع سبيل لمتابعة نشاط الحكومة ووسيلة للرقابة على تصرفاتها خاصة المخالفة للقانون بجلاء ومن منطلق الحرص على الصالح العام وتصحيح كل مسار معيب يظهر في تصرف الوزير.

وإزاء ما تناقلته وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي عن الكم الكبير من مخالفات ارتكبت في حق العاملين بل ونظم العمل السليم بالامانة العامة للاوقاف وبعض ادارات وزارة العدل قدمت الى الاخ الوزير عدة اسئلة أبغي بها العلم بحقيقة ما يدور وسعيا الى التعاون في الاصلاح.

وابادر الى بيان ان السؤال ما دام قد وجه بعد استيفاء الاجراءات خاصة المحددة بالمادة (122) من اللائحة لا يجوز للوزير بحال الادعاء بعدم الرد تحت دعوى غير صحيحة بدأ مؤخرا في استخدامها للهروب من الرد سعيا الى إخفاء الحقائق او تغطية الاخطاء بأن السؤال جاء متسما بعدم الدستورية وبذلك يضع الوزير نفسه خصما وحكما على غير الحق او مبرر لعدم الرد عليه.

الاخ الرئيس: إزاء التصرف غير المبرر او المقبول من الاخ الوزير والذي تجلى في اكثر من صورة تتحد جميعا في عدم التعاون المنشود بين السلطتين كما اكد عليه صاحب السمو امير البلاد بل وكان من كلماتكم التي اكدت الانجاز غير المسبوق بهذا المجلس المبني على التعاون ويخالف ذلك تقاعس الوزير عن الرد على اكثر من اربعة عشر سؤالا ولمدد امتدت لأكثر من اربعة اشهر. من دون مبرر ومن دون اتباع للاصول الدستورية بمخاطبتنا بطلب تمديد في الرد واسباب ذلك.

للاسف وإزاء هذا التأخير وأمام النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وداخل هذه القاعة قمت بالاستفسار عن سبب التأخير ومسؤولية الوزير السياسية إزاء ذلك فماذا كان الرد من الوزير (لن اجيب عليك وسوي ما تبيه) هكذا اصبحت ممارسة عضو مجلس الامة حقوقه الدستورية لا تساوي المداد الذي كتبت به بل لم اجد رد فعل مباشرا من النائب الاول رئيس مجلس الوزراء إزاء الكلام غير المسؤول الذي صدر عن الوزير وللمجلس الموقر الحكم الآن.

امام المجلس الموقر يأتي الاخ وزير العدل ليدلي برد افتقد المصداقية وخرج عن الحق بالادعاء بأن الرد على الاسئلة أودعت وسلمت الى الامانة العامة وللأسف تبين غير ذلك تماما.

بناء على ما سبق وامام هذه

التتمة ص04

الخنفور والخرافي

المعيوف: الصانع تقاعس عن الرد على أكثر من 14 سؤالا ولمدد امتدت إلى أكثر من أربعة أشهر من دون مبرر

الصانع: خالص الشكر لسمو الأمير وولي العهد ورئيس المجلس على جهودهم للخروج بحل توافقي حول قوانين القضاء

الطريجي: نشكر وزير الداخلية على تعامله الحكيم مع أحد الوافدين الذي حاول شق الوحدة الوطنية

الخرافي: أطالب بعرض اقتراحي بشأن تعديل قانون الانتخابات على المجلس للتصويت عليه

توافق بين السلطات الثلاث حول قوانين القضاء بعد اجتماع استمر حتى الفجر

يعقوب الصانع

رئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة خلال الجلسة أمس

تتمة المنشور ص03

المواقف وتلك المبررات التي افتقدت اصول الممارسة الديمقراطية بل والقيام على صحيح المسؤولية الوزارية كما وردت بالدستور واللائحة الداخلية مقرونة بعدم المصداقية في المبرر وتقييدا بأن اداة السؤال هي المحور المشبع بالمسؤولية السياسية للوزير المعني فإنني حرصا على وقت المجلس ولتشريع مزيد من الانجاز غير المسبوق له اضع هذه الوقائع كاملة برجاء عرضها على المجلس الموقر للنظر والإحاطة وسعيا من جانبي لتدارك ما قد يترتب على استمرار هذه المواقف غير المبررة وغير المقبولة جملة وتفصيلا من الاخ الوزير حتى لا نقف امام توتر او خلاف لا يمكن تدارك آثاره لذا يجب ضرورة قيام الوزير المعني بالمبادرة الفورية والتقيد بأحكام الدستور واللائحة والرد على ما وجه اليه من اسئلة وبإجابة صادقة كاملة لصحيح الممارسة الديمقراطية.

ونصت الرسالة الثانية على الآتي: سبق ان تقدمت باقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة.

وحيث تم احالته الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتاريخ 2016/1/24 إلا انه ورغم انقضاء خمسة اشهر على إدراجه على جدول اعمال اللجنة لم يتم دراسته او اتخاذ أي اجراء بشأنه وفقا للمادة (55) من اللائحة الداخلية الامر الذي ارجو منه العرض على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه بصدده على ضوء احكام المادة المشار اليها.

- عبدالله المعيوف: منذ ديسمبر 2015 ارسلت اسئلة الى وزير العدل يعقوب الصانع ولم ترد أي اجابات حتى يوم 13 يونيو الماضي.

وفوجئت ان وزير العدل يزور في كلامه ولم يقل الصدق وعندما قلت له لماذا لا تجاوب قال لي ماني مجاوب اشتبي تسوي حتى السؤالين اللذين اجاب عنهما بعدم الدستورية وصلا بعد شهرين من المهلة الدستورية.

انت استغللت منصبك ومكانك في تربية مفاتيح انتخابية هذا كل واحد يعرفه وكل النواب يعرفون ذلك. انا سألتك عن الشيخ عثمان الخميس لماذا لا تجاوب؟ وأنت لا تحترم مجلس الامة ولا اعضاء مجلس الامة ولا نقبل انه يدلس او يكذب علينا.

- يعقوب الصانع: ازف بشرى سارة للمجلس بأنه تم التوافق بين رئيس مجلس القضاء الاعلى وبين المجلس ورجال القضاء والحكومة في جلسة ماراثونية حتى ساعات الفجر الاولى واتقدم بالشكر الجزيل الى سمو الأمير وولي العهد ورئيس المجلس على جهودهم للخروج بحل توافقي يرضي جميع الاطراف.

وكان سمو الرئيس امس يتابع هذا الموضوع فهذا المجلس مجلس انجازات وقطار الثورة التشريعية يسير وكسرنا العصي ونحن بمعية السلطة التشريعية ننجز. أما فيما يخص الرسالة الواردة نحن تقدمنا بجميع الاجوبة للعضو واقدر حق النائب في الرقابة قبل التشريع وأثمن دور النائب في عملية الرقابة. واساس السؤال انه كان سؤالا موجها لأحد الوزراء وليس لي ومن باب التعاون جاوبته انا واذا كانت التعيينات لجميع شرائح الشعب الكويتي وجميع دوائره فأفتخر بذلك.

- عبدالله المعيوف: الوزير يناقض كلامه بعد 3 ايام ارسل الاجابات ولسنا ضد تعيين الكفاءات ولكن هناك ميكانيكي يتعين وكيلا في قصر العدل فهل هذه كفاءات؟

- يعقوب الصانع وزير العدل: نحن المفروض قدوة ولن ارد عليه واقول اللهم اني صائم.

- د. عبدالله الطريجي: نشكر وزير الداخلية الذي تعامل بحكمة مع احد الوافدين الذين حاولوا شق الوحدة الوطنية. وبالنسبة للرسالة فعلاقتنا مع الحكومة علاقة محبة

الحريص: متعاونون مع جميع النواب لكن هناك أولويات للجنة التشريعية

التتمة ص05

الدويسان: التأمينات باعت أسهم الشركة المتورطة مع الكيان الصهيوني

فيصل الدويسان

كشف النائب فيصل الدويسان ان وزير المالية ووزير النفط بالوكالة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية انس الصالح قد اجاب عن سؤاله حول مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شركة جي فور اس الشريك الرئيسي في شركة الملا لخدمات الحراسة والمتورطة مع الكيان الصهيوني في جرائم بحق الشعب الفلسطيني الشقيق.

وافاد الدويسان الذي سبق وان طالب بالإطلاع على عقد مساهمة مؤسسة التأمينات في الشركة وشروط فسخ التعاقد معها ان الصالح اكد في معرض اجابته بيع اسهم هذه الشركة المذكورة.

وبين الدويسان ان اجابة الصالح اشارت الى ان ملكية اسهم الشركة كانت غير مباشرة مع مؤسسة التأمينات وانها جاءت عن طريق ثلاث محافظ استثمارية أجنبية مملوكة للمؤسسة ومدارة من قبل الغير.

وفيما يلي نص السؤال الذي سبق وان تقدم به النائب الدويسان:

نمى الى علمنا معلومات تشير إلى مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شركة جي فور اس الشريك الرئيسي في شركة الملا لخدمات الحراسة وتشغل المؤسسة المساهم رقم 39 في كشف الجهات المساهمة في شركة جي فور اس.

وحسب المعلومات المتوفرة لدينا ان الشركة متورطة في جرائم بموجب الفصل 76 من اتفاقية جنيف الرابعة كما ان الشركة قامت بتوقيع عقد مع مصلحة السجون الاسرائيلية في العام 2007 لتزويدها انظمة وخدمات خاصة بالسجون التي تقع داخل حدود 1948 والتي يقبع داخلها المعتقلون السياسيون الفلسطينيون لذا نرجو افادتنا بالتالي:

صورة من عقد مساهمة مؤسسة التأمينات في الشركة وتاريخ التعاقد وهل قامت مؤسسة التأمينات بالتحري والتدقيق عن تاريخ وسمعة الشركة؟ وما العائد المادي والربحي من المساهمة في الشركة؟ والشروط الجزائية في حالة تم فسخ التعاقد مع هذه الشركة؟

انتقاد نيابي لتأخر الوزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية

صالح عاشور

د. يوسف الزلزلة

عبدالله المعيوف

تتمة المنشور ص04

واتفقنا اننا نعمل من اجل الكويت والفيصل الدستور واللائحة لكن اذا كان فعلا ما تطرق اليه عبدالله المعيوف وتصدر هذه الافعال من نائب قبل ان يكون وزيرا فهذا غير مقبول. الانتخابات قربت لذلك يجب على الاخ الرئيس ان تسأل رئيس الحكومة هل سيستمر الوزراء المنتخبون في مقاعدهم أم سيستقيلون؟ لذلك يجب ان تكون فرصنا متساوية والكلام عن ان الوزراء يستغلون مناصبهم فهذا كلام خطير. قبل ايام في مجلس الوزراء كان احد الوزراء يقدم 3 اسماء وهذا سبب تردي وزارات الدولة بسبب التعيينات العشوائية يجب ان تصل الرسالة الى رئيس الحكومة بوقف هذا العبث واصبح يُفرض على الموظفين نقل اصواتهم حتى يصوتوا للنواب الوزراء.

- عادل الخرافي: إرجو ان يعرض اقتراحي في الجلسة والتصويت عليه وفقا للمادة 55 من اللائحة الداخلية.

- مبارك الحريص: نحن متعاونون في اقتراح النائب عادل الخرافي ولكن هناك اولويات.

- فيصل الدويسان: المشرع عندما اعطى النائب حق السؤال لإشعار الوزير بوجود خطأ وقد لا يكون رقابيا بل معرفة بعض البيانات وهناك لاءات معينة للوزير وفق حكم المحكمة الدستورية ومن حقه ان يرفض الاجابة عن اشياء لها علاقة بالسياسة الخارجية. ولكن هل يتعسف النائب باستخدام حق السؤال؟ وبعض الاسئلة غير مجدية للنائب ونعم هناك تعسف من النواب. نحن نطالب ان تعتمد الحكومة ضوابط معينة في تعيين القياديين كل التعيينات وفق المزاج والولاء. لماذا نتعجب من تخلف البلد؟ بسبب هذه التعيينات.

- صالح عاشور: سؤال الاخ عبدالله معيوف يفتح قضية توزير النواب والتوسع في توزيرهم هي تجربة ثبتت فشلها بعد التحرير البلد كان في حالة استثنائية و6 نواب تم توزيرهم في ذلك الوقت وكان المفترض ان ينهضوا بالبلد لكن النائب الوزير لا يلام فقواعده الانتخابية يريدون مناصب قيادية وتعيينات وامتيازات فالوزير معرض لضغوط انتخابية كبيرة. والتوسع في توزير النواب اثبت فشله اكثر من مرة فلماذا نكررها؟ هذا معناه اننا نريد هذه الفوضى العارمة وتدمير البلد نعم. نعم لتوزير النائب الذي لم تعد لديه رغبة للترشح مرة اخرى. وعلى الحكومة اعادة النظر في هذه القضية واذا صح هذا الكلام على الوزير الصانع فلا بد ان ينفي الوزير هذا الكلام. وقدمنا مع الاخ جمال العمر قانون التعيين في المناصب القيادية ولكن الحكومة لاتريد هذا القانون لأن جايز لها هذا الوضع فهي تريد المحسوبية والواسطة.

- د. يوسف الزلزلة: نحن في اكثر من مرة ذكرنا لأعضاء الحكومة بأنه يجب الالتزام باللائحة ولكن هناك بعض الوزراء يلتزمون واتمنى من اعضاء الحكومة التزام الرد على الاسئلة وفق اللائحة ومهلتها الدستورية. الموجود على جدول اعمال التشريعية تم الانتهاء من اغلبه لكن قد يكون هناك بعض التقارير التي كتبت في اللجنة ولم تحل الى المجلس. قضية الردود على الاسئلة ليست جديدة فمنذ 1963 وكل الحكومات تدري ان هناك لائحة تنظم عمل الرد على الاسئلة وجهت مجموعة من الاسئلة لكل اعضاء الحكومة بلا استثناء عن المستشارين وسيرهم الذاتية ومكافآتهم ومدة خدمتهم وبعض الوزراء التزم وبعضهم لم يلتزم والرسالة لا بد ان تصل منك الرسالة الاخ الرئيس الى رئيس مجلس الوزراء بأن وزراءك لم يردوا على الاسئلة وان كانوا غير قادرين على الرد فليقعدوا في بيوتهم وإلا فان المجلس سيضطر الى رفع كتاب عدم التعاون مع الحكومة.

التتمة ص06

الدويسان: نطالب باعتماد ضوابط معينة في تعيين القياديين ولا تكون وفق المزاج والولاء

عاشور: التوسع في توزير النواب تجربة أثبتت فشلها

الزلزلة: ليست هناك حجة لعدم رد أي وزير على السؤال البرلماني

الهاجري: صرف مستحقات الأثر الرجعي لمن ترعى معاقا وبدل الخادم اليوم

أعلن رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري عن صرف مستحقات الأثر الرجعي للام التي ترعى معاقا وكذلك بدل الخادم والسائق وإيداعها في البنوك اليوم على أبعد تقدير.

ولفت الهاجري في تصريح صحافي إلى أن حل مشكلة الأثر الرجعي جاءت بعد اجتماع مسؤولي الهيئة العامة لشؤون المعاقين مع وزارة المالية وتقديم كشف واضح للحالات المستحقة للأثر الرجعي مشيدا بتعاون وزارة المالية وتفهمها لذلك الأمر بالإضافة إلى جهود وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التنمية والتخطيط هند الصبيح وحرصها على مصلحة تلك الفئة.

وأضاف الهاجري أن التأخر في صرف هذه المستحقات كان بسبب عدم رفع الميزانية إلا أنه وبعد اعتماد مجلس الأمة ميزانية الهيئة العامة لشؤون المعاقين والتي قدرت بمبلغ 125 مليون دينار سيتم صرف هذا الأثر الرجعي لجميع المستحقين وإيداع المبالغ في البنوك اليوم.

ماضي الهاجري

المحاسبة: 1.8 مليار دينار ديون مستحقة للحكومة لدى العديد من الجهات دون تحصيل

عدنان عبدالصمد

عادل الصرعاوي

الصرعاوي: نأمل أن يعكس التقرير الجهد المبذول من ديوان المحاسبة في عمله الرقابي

تحميل الميزانية العامة 3 ملايين يورو نتيجة سداد دفعات اتفاقية الرازي رغم عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية

إتلاف وسرقة المدارس الجديدة بمنطقة الخيران السكنية بسبب إهمال وزارة التربية

عدم الاستفادة من المبالغ المصروفة لإنشاء فصول دراسية بمنطقة الأحمدي بسبب عدم إيصال الكهرباء

حرمان الخزانة العامة من قيمة غرامات واجبة التحصيل بلغت 77 مليون دينار

تتمة المنشور ص05

- مـــرزوق الـغـانـم: تستؤنف الجلسة.
- د. يوسف الزلزلة: نلغي بند الاسئلة أرجو أخذ موافقة المجلس. (موافقة عامة)

ملاحظات ديوان المحاسبة

انتقل المجلس الى البند المتعلق بمناقشة عرض ديوان المحاسبة وملاحظاته على الحسابات الختامية.

- عدنان عبدالصمد: الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

الزملاء الافاضل كما تعلمون فقد فعل مجلس الامة أداة رقابية غير مسبوقة تمثلت في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشأن الحسابات الختامية للجهات الحكومية في جلسة عامة وتعتبر هذه الجلسة امتدادا للجلسة التاريخية الاولى في دور الانعقاد الماضي والتي اتت اكلها بشكل نسبي من خلال ارتفاع ملحوظ في مستوى تصويب الملاحظات وفق المتطلبات الرقابية.

ووفقا للبيانات المتوفرة للجنة فقد تم اتخاذ اجراءات لتسوية 52% من اصل 1309 ملاحظات مسجلة على الجهات الحكومية في السنة المالية 2015/2014 وبارتفاع نسبي عما تم تسويته في الحساب الختامي السابق والذي بلغ 44% كما هو موضح تفصيلا في العرض المرئي آملين استمرارية تعاون الجهات الحكومية مع ديوان المحاسبة.

كما نذكر ان هذه الجلسة ليست لاقتناص الاخطاء بل للوصول الى حلول وتوصيات مدروسة ورؤية مشتركة لإصلاح الخلل الاداري والمالي بما يسهم في توجيه الاعتمادات المالية لتحقيق الاهداف المرجوة منها ولا يعني ذلك التقليل من الجهود المبذولة من الجهات الحكومية.

علما ان ما سيعرض في جلسة اليوم من قبل اللجنة ما هو إلا مدخل عام لما سيطرحه الديوان لاحقا في عرضه عليكم لإبراز اهم الملاحظات والمخالفات المالية ومواطن الخلل.

أولا - الإيرادات:

عدم التوازن بين الإيرادات والمصروفات:

رغم ان القاعدة الاولى من القواعد العامة لتنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية تنص على ايجاد نوع من التوازن بين ايرادات الخدمات والمصروفات التي تنفق لتأديتها إلا ان هذه القاعدة غير مطبقة بشكل سليم وبالمخالفة لقرارات مجلس الوزراء ومن باب المثال لا الحصر الاعلام والبريد ومطبعة الحكومة ولبطاقة المدنية وهيئة البيئة والبلدية وهيئة الشراكة.

عدم توازن الصرف بوزارة الاعلام في قطاعي الاذاعة والتلفزيون مع الايرادات المحصلة وكما هو موضح تفصيلا في العرض المرئي يتبين ان المصروفات خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت 268 مليون دينار في حين ان الايرادات بلغت نحو 3.5 ملايين دينار أي ان كل مليون دينار يصرف في هذا المجال يحقق 12 الف دينار فقط كإيراد.

وإذ تقدر اللجنة المهم لتلك الجهات إلا انه يجب بذل المزيد من الجهود لتنمية الايرادات وخلق نوع من التوازن مع ما يصرف.

- ضعف تنمية إيرادات الدولة غير النفطية:

أ - الايرادات من اراضي املاك الدولة:

هناك ضعف مستمر لسنوات في تنمية الايرادات المحصلة من املاك الدولة رغم انها تستغل لأنشطة مربحة اقتصاديا وعلى سبيل المثال:

بلغ اجمالي صافي ارباح البنوك 858 مليون دينار في سنة 2015 مقابل قيمة ايجارية منخفضة تبلغ 180 دينارا للمتر المربع سنويا للبنوك.

وتعتبر القيم الايجارية المتدنية للبنوك بمثابة دعم لها مقابل تعيين الكويتيين إلا انه مع الازمات المالية يتم التضحية بهم وهو ما شهدناه بأزمة المسرحين.

وعليه يجب ايجاد تناسب بين ما يحققه المستثمر من ارباح وبين ما يدفعه للدولة نظير استغلاله لتلك الاراضي والذي لم يتجاوز الـ40 مليون دينار تخص جميع املاك الدولة وايجاد آلية افضل من المعمول بها حاليا لزيادة ايرادات الدولة منها.

ب - ضعف استغلال المواقع الاستثمارية:

في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بضرورة زيادة الايرادات غير النفطية فان كثيرا من الجهات الحكومية لا تلتزم بذلك ومنها الادارة العامة للطيران المدني حيث تم تخفيض القيم الايجارية لاحدى الشركات المستثمرة لعقود موقعة فعلا من 25 دينارا الى 250 فلسا للمتر المربع دون أخذ موافقات مسبقة من الجهات الرقابية وقيام المستثمر بالتأخر في دفع مستحقاته عن هذا المبلغ الزهيد بأكثر من 700 يوم.

كما تسبب ضعف ادارة المواقع الاستثمارية في المطار بحرمان الخزينة العامة من ايرادات قاربت 19 مليون دينار.

ثانيا: المصروفات

- ضرورة تغيير قانون قواعد الميزانية المقر منذ 38 سنة

رغم تضاعف الميزانية العامة للدولة بـ 990 % من ما يقارب 1.7 مليار (مليار وسبعمائة مليون دينار) في سنة 1978 الى ما يقارب 91 مليار دينار حاليا كما هو موضح في العرض المرئي الا ان الميزانية مازالت تعد وفقا لقانون صادر في 1978 ولم يعد هذا التشريع يواكب التطورات المالية للدولة.

وبدأ الهيكل الاداري للدولة يتضخم على نحو متسارع ليصل الى 64 جهة حكومية مع تشابه وتشابك في الادوار ووصلت تكلفة التمويل الحكومي لتلك الهيئات الى ما يقارب 4 مليارات دينار

التتمة ص07

وزير الداخلية متوسطا عددا من النواب والوزراء أمس

ضعف إجراءات الرقابة الداخلية على أدوية للمستشفيات بلغت 3.5 ملايين دينار

تتمة المنشور ص06

كما هو موضح في العرض المرئي تخص 27 جهة حكومية تمول من الدولة.

وقد غابت الرؤية الاستراتيجية للادارة المالية في سنين الفوائض في العقد المنصرم والتي تخطى معها سعر النفط حاجز 100 دولار وارتبط ارتفاع مصروفات الميزانية ارتباطا واضحا بزيادة اسعار النفط وتضخمت الى 4 اضعاف ما كنت عليه لتصل الى 20 مليار دينار بعدما كانت لا تتجاوز 5 مليارات دينار قبل 10 سنوات.

- المأخذ التي شابت تضخم الهيكل الاداري للدولة

اصبحت كثير من مجالس ادارات الجهات الحكومية واللجان العليا غير فعالة لكونهم متخمين بمسؤولياتهم الاساسية ما انعكس على أداء تلك الجهات سلبا وأدى الى زيادة عدد الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة دون بذل الجهود الكافية لحل مشاكل الجهات التي يمثلونها رغم المكافآت والامتيازات الكبيرة التي يحصلون عليها بالاضافة الى مكافآت اللجان واللجان المنبثقة.

ومثال على ذلك ما لاحظته اللجنة في عدم الوصول لرؤية حكومية مشتركة لتفعيل دور هيئة الطرق والنقل البري لوجود تنازع في الاختصاصات والصلاحيات ما بين الهيئة وجهات حكومية ممثلة في مجلس ادارتها وتبرير ممثلي تلك الادارات واللوائح التنفيذية متناسين ان هذا الامر من صميم عملهم كاعضاء مجلس ادارة.

الداخلية يخص الفحص الفني أشغال الطرق وصيانتها

كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية

لاهمية التعليم وضخامة ميزانيات الجهات التعليمية والتي تقارب 3 مليارات دينار فقد عقدت اللجنة بحضور اعضاء من اللجنة التعليمية اجتماعا خاصا جمع كل الجهات التعليمية لقياس مدى سلامة التقديرات المالية المرصودة للتوظيف والتعليم ومدى ربطها باحتياجات سوق العمل.

ورغم ان ديوان الخدمة المدنية هو المختص قانونا بالتنسيق بين مخرجات الجهات التعليمية والفرص المتاحة في القطاعات الحكومية وتخطيط القوى العاملة فيها الا ان الجهات التعليمية تقوم بهذا الدور ايضا في تقصي احتياجات سوق العمل ولكل منها رؤيتها الخاصة وعلى سبيل المثال فان وزارة التعليم العالي ادرجت من ضمن خطة بعثاتها تخصصات مشبعة لا يحتاجها سوق العمل وبمبررات غير مقبولة ويجب ان توجه الاعتمادات المالية المخصصة للابتعاث الخارجي والمقدرة 260 مليون دينار بطريقة مثلى ووفق الاحتياج لسوق العمل.

وللاسف فان من هو معني قانونا بالتخطيط لمخرجات سوق العمل وهو ديوان الخدمة المدنية مسجل عليه ملاحظة بشأن عدم وضع استراتيجية للبعثات الدراسية لتحديد التخصصات المطلوبة للقطاع الحكومي.

وهو ما يعكس غياب الرؤية الحكومية للمفهوم السليم لخطة ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل ووجود حلقة مفقودة بين الاستراتيجية والتطبيق ولا يوجد اي تنسيق او تكامل بين الجهات ذات العلاقة.

وبشكل عام اصبحت مخرجات التعليم في الكويت دون مستوى الطموح مع كثرة التقارير التي تشير الى تدني مستوى التعليم بكل مراحله لمراكز متأخرة.

ما يطرح تساؤلا متكرر السنوات طويلة هل ما ينفق من ميزانيات مليارية على التعليم يناسب جودة مخرجاته؟

- شؤون التوظف وقانون الخدمة المدنية

اصبح من الضروري اعادة النظر بجميع القوانين المنظمة للخدمة المدنية خاصة انها صادرة منذ سنة 1979 ولم تعد تناسب التطورات المالية والادارية للدولة بدليل كثرة الاستثناءات الممنوحة ورغبة جهات اخرى ان يشملها هذا الاستثناء وتصل في جهات اخرى الى منح مجلس ادارة الجهة صلاحيات مجلس الخدمة المدنية وهو ما خلق سلوكا ماليا غير رشيد في بعض تلك الجهات وبما لا ينسجم مع رؤية الحكومة في الترشيد وإصلاح نظام المرتبات والاجور في القطاع العام.

كما ان معايير التوظيف في كثير من الجهات الحكومية التي لا تخضع للتوظيف المركزي من ديوان الخدمة المدنية معتمدة على عنصر المقابلة الشخصية والذي يقدر بـ 30 %واحيانا 50 % وفي بعض الجهات وصل الى 70 % من معايير قبول المتقدمين كما في الاعلان الاخير لادارة الخبراء بوزارة العدل.

وينبغي وجود ضوابط واضحة ومحددة للتوظيف في جميع الجهات الحكومية دون استثناء وتقليل عصر المقابلة الشخصية الى حدود ضيقة جدا لضمان تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتفاديا للغط الذي قد يثار في مسألة القبول.

- مخالفة بعض الجهات الحكومية للقرارات التص تصدرها بنفسها

من واقع دراسة اللجنة لتقارير ديوان المحاسبة تبين ان هناك بعض الجهات الحكومية تخالف القرارات التي تصدرها بنفسها كما هو موضح في العرض المرئي.

- العجز الاكتواري

سبق ان بينت اللجنة ان ميزانية السنة المالية الجديدة لم تحظ بجميع الالتزامات المالية المحتملة ومن ابرزها العجز الاكتواري الاخير للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي ارتأت وزارة المالية تأجيله للسنة الثانية على التوالي على امل تحسن الظروف الاقتصادية وعلما ان تأجيل سداده قد يزيد الفوائد المترتبة عليه.

ووفقا لتقييم العجز الاكتواري الاخير فانه لو اتبعت الطريقة المغلقة في التقييم فان لدى مؤسسة التأمينات عجزا يقدر بـ 8 مليارات دينار بينما لو اتبعت الطريقة المفتوحة فانها ستحقق فائضا بقمية 6 مليارات دينار.

والمفترض ان تتخذ وزارة المالية خطوات اسرع وان يكون لها دور اكبر في تحديد الطريقة الاصح التي يجب اتباعها عند تقييم العجز الاكتواري خاصة انها من الملاحظات المليارية التي تستحق ان يبذل فيها جهد استثنائي لدراستها وعدم التعامل مع هذه التقديرات كأمر مسلم به دون ان التحقق من صحة هذه التقديرات بنفسها بواسطة خبير اكتواري خاص بها كي لا يكون العجز الاكتواري غطاء لاي خسائر استثمارية قد ترج ضمنه.

الزملاء الافاضل : ما ذكرناه ما هو الا مدخل لعرض ديوان

التتمة ص08

رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون

جانب من الجلسة

استمرار أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات

عدم إحكام الرقابة على صرف 28 مليون دينار تكاليف العلاج في التشيك وسلوفاكيا

عدم رد بعض الجهات وتأخر العديد منها في الرد على مكاتبات ديوان المحاسبة

عدم أخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقة على العديد من التعاقدات والأوامر التغييرية

استمرار صرف رواتب لموظفين في الصحة بعد انتهاء خدماتهم

شبهة تلاعب في فواتير مصروفات العلاج بالخارج للمكتب العسكري في لندن

تتمة المنشور ص07

المحاسبة والتي نسعى من خلالها لعرض مكامن الخلل في الميزانية لاستكشاف او تفعيل آليات رقابية جديدة تتمتع بالمرونة التي لا تعطل الاعمال وبالذكاء الذي يسعى للوقاية من وقوع المخالفات قبل ان يسعى لمعالجتها.

- عادل الصرعاوي رئيس ديوان المحاسبة بالانابة: السنة الماضية كان لنا لقاء تاريخي والآن نلتقي في لقاء تاريخي لمناقشة الحسابات الختامية مع مشروع الميزانية وكان هذا الوضع يأخذ 10 سنوات قبل ذلك وهذا جهد نثمنه لرئيس واعضاء لجنة الميزانيات وان كانت هذه السنة استثنائية للجنة فهي ايضا استثنائية للعاملين والعاملات في ديوان المحاسبة.

الديوان تلمس مواقع ايجابية كثيرة في بعض المؤسسات فهناك ما يقارب 50 % تم تسويتها هناك جهات جادة في تسوية الملاحظات.

والشكر موصول للجنة حماية المال العام.

وهناك جدية في طريقة الرد على ملاحظات الديوان وهناك اجتماعات مع الجهات والديوان ونحن مسؤولون عن امانة الاجيال واتمنى تضافر الجهود في المستقبل.

- وكيل ديوان المحاسبة اسماعيل الغانم: نجاح كل مؤسسة حكومية هو نجاح لنا والاخفاق هو اخفاق للوطن وجهد لجنة الميزانيات يصب في صالح الجميع.

- فاطمة البصيري: قدمنا المعوقات التي تواجه الديوان في ممارسة رقابته.

اولا: الوزارات والإدارات الحكومية ابرز الملاحظات المتعلقة بهدر المال العام:

- تحصيل الميزانية العامة اعباء مالية دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها ما يعادل 3.0 ملايين يورو نتيجة سداد دفعات للاكاديمية الطبية المبرم معها اتفاقية بشأن تطوير وتحسين الخدمات الطبية بمستشفى الرازي على الرغم من عدم تنفيذ العديد من الالتزامات التعاقدية.

- إتلاف وسرقة المدارس الجديدة والمنفذة من قبل وزارة الاشغال العامة بمنطقة الخيران السكنية بسبب الإهمال من قبل وزارة التربية.

- عدم الاستفادة من المبالغ المصروفة لإنشاء فصول دراسية بمنطقة الاحمدي التعليمية نتيجة عدم ايصال التيار الكهربائي لمدة 4 سنوات.

الوزيران العلي والعمير والنائب اللغيصم

- ابرز الملاحظات المتعلقة بالإيرادات والمبالغ المستحقة:

- استمرار بقاء بعض المبالغ من الإيرادات المستحقة عن الخدمات التي تقدمها بعض الوزارات والادارات الحكومية مقابل استغلال مرافقها دون تحصيل بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 510.0 ملايين دينار.

- استمرار تضخم ارصدة المبالغ المقيدة بحسابي العهد - مبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة للحكومة بالعديد من الجهات والتي بلغت جملتها نحو 1.893 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2015/2014 بالمخالفة للتعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن.

- حرمان الخزانة العامة من قيمة غرامات واجبة التحصيل لتراخي بعض الجهات الحكومية في فرضها او تأجيل احتسابها او عدم اثباتها بالسجلات لمتابعة خصمها حال عدم التقيد بتنفيذ بعض الشروط التعاقدية بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 77.5 مليون دينار كويتي وقد تركزت في وزارة الاشغال العامة بقيمة 52.5 مليون دينار كويتي.

- أبرز الملاحظات المتعلقة بالضغف وأوجه القصور في انظمة الرقابة الداخلية او اخطاء في الاجراءات:

- استمرار أوجه القصور والضعف في نظم المراقبة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات والادارات الحكومية بما يؤثر سلبا على حماية المال العام نتيجة لعدم الالتزام وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 181 لسنة 2009 بشأن معالجة الضعف في الاجهزة المالية للدولة بصفة خاصة وحدات التدقيق والمراجعة ومن اهم الملاحظات الواردة بهذا الشأن.

- ضعف نظم واجراءات الرقابة الداخلية على الادوية والعقاقير الطبية المنصرفة للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمعتمد لها مبالغ 305.0 ملايين دينار كويتي بميزانية السنة المالية 2015/2014.

حوار حكومي نيابي

- أبرز الملاحظات المتعلقة بعدم التقيد بالقوانين واللوائح والنظم المتعلقة بشؤون التوظف:

- استمرار صرف مرتبات وزيادات ومكافآت لبعض الموظفين في كل من وزارتي الصحة والتربية على الرغم من وفاتهم منذ سنوات عدة ما يعد هدرا للمال العام.

- استمرار صرف رواتب لبعض الموظفين بوزارة الصحة دون وجه حق لمدد طويلة بعد انتهاء خدماتهم ما يعد هدرا للمال العام لانعدام الرقابة الفعالة عند صرف تلك الرواتب.

- صرف مكافآت وبدلات لبعض الموظفين في الجهات والادارات الحكومية بالمخالفة للقرارات والتعميم الصادرة من ديوان الخدمة المدنية بلغ ما امكن حصره منها 7.6 ملايين دينار.

ثانيا: الجهات ذات الميزانيات الملحقة

- أبرز الملاحظات التي تتعلق بهدر المال العام:

- تأخر شركة المشروعات السياحية (الهيئة العامة للاستثمار) في رفع مساحات بعض المرافق وتحديد التجاوزات بها الامر الذي ادى الى خسارتها مبلغا يقدر بـ 85.7 مليون دينار كويتي حتى تاريخ 2014/12/31.

- تحميل ميزانية البلدية بمبالغ قدرها 7.2 ملايين دينار كويتي تمثل قيمة توريد شركات النظافة حاويات فرز النفايات غير العضوية.

- باع مبالغ على ايرادات البلدية قدرها 9.0 ملايين دينار كويتي نتيجة عدم طرح ميزايدات استثمار اللوجات الاعلانية بمحافظتي العاصمة وحولي.

ملاحظات تتعلق بالإيرادات والمبالغ المستحقة:

- استمرار تضخم المبالغ المستحقة للحومة بكل من حسابي الديون المستحقة للحكومة والعهد - مبالغ تحت التحصيل وبقاء لعديد منها دون تسوية او تحصيل بلغت للسنة المالية 2015/2014 مبلغ وقدره 93.4 مليون دينار منها 76.0 مليون دينار في بلدية الكويت.

- ملاحظات تتعلق في الضعف أو أوجه قصور في انظمة الرقابة الداخلية او اخطاء في الاجراءات:

- عدم التزام شركة سنت مارتنز العقارية المملوكة للهيئة العامة

التتمة ص09

تعرض ممتلكات المحطات والخطوط الكهربائية للعديد من السرقات بلغت قيمتها 7.2 ملايين دينار

وجود كميات كبيرة من الأدوية منتهية الصلاحية بالمستودعات الطبية

خسارة 85.7 مليون دينار نتيجة تأخر المشروعات السياحية في رفع مساحات بعض المرافق

تحميل ميزانية البلدية 7.2 ملايين دينار قيمة توريد شركات النظافة حاويات فرز النفايات غير العضوية

ضياع مبالغ على إيرادات البلدية قدرها 9 ملايين دينار نتيجة عدم طرح مزايدات استثمار اللوحات الاعلانية

استمرار صرف مرتبات ومكافآت لموظفين متوفين في وزارتي الصحة والتربية

الرويعي وأبل يتابعان الجلسة

متابعة نيابية من الطريجي والمعيوف والجراح والحمدان

تتمة المنشور ص08

للاستثمار التي تدير عقارات مملوكة للكويت بقيمة 5.6 مليارات جنيه استرليني بقواعد الشركات المتعلقة بتضارب المصالح وعضوية مجلس الادارة وغيرها ووعدم وجود وحدة للتدقيق الداخلي بالشركة.

- صرف مبالغ قدرها 33.0 مليون دينار كويتي تمثل قيمة اعمال نظافة عامة في بلدية الكويت تم اعتمادها دون التحقق من صحة استحقاق صرفها.

- تعدد إصدار الاوامر التغييرية على العقود والاتفاقيات في جامعةالكويت حيث بلغ اجمالي الاوامر التغييرية مبلغا وقدره 27.0 مليون دينار كويتي.

- ملاحظات تتعلق بمخالفة او استمرار الجهات بمخالفة قانون ديوان المحاسبة او قوانين إنشائها او لوائحها او انظمتها الاساسية:

- استمرار عدم اتخاذ الهيئة العامة لشؤون القصر الاجراءات المناسبة لبعض استثماراتها غير المدرسة للعوائد لفترات متصلة والتي كبدت الهيئة خسائر رأسمالية غير محققة.

- عدم تقيد بعض الجهات باحكام المادتين رقمي 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته اهم تلك الجهات هما مجلس الامة بعدم عرض 2 مشروعين اثنين بقيمة 18.5 مليون دينار والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بعدد 8 مشروع بقيمة 4.9 ملايين دينار كويتي كما بلغت جملة التمديدات التي اجرتها الاخيرة لبعض عقودها من دون العرض على رقابة الديوان المسبقة مبلغ وقدره 5.9 ملايين دينار كويتي.

- استمرار عدم سداد الهيئة العامة لشؤون القصر مستحقات القصر ممن بلغوا سن الرشد من الارصدة المتبقية لكل من الاحتياطيات والارباح المرحلة.

ثالثا: الجهات المستقلة - قطاع الاستثمار

- أبرز الملاحظات التي تتعلق بهدر للمال العام او ضياعه:

- شبهة تسهيل اعمال الاستيلاء على اموال مؤسسة الموانىء الكويتية من قبل بعض موظفيها لصالح اطراف خارجية حيث بلغ حجم المبالغ المسحوبة للفترة ما بين مايو 2004 الى مارس 2013 حوالي 20.8 مليون دينار كويتي بالاضافة الى تسخير المؤسسة مواردها لخدمة احدى شركات المناولة في ميناء الشعيبة وتعظيم ارباحها وتسهيل الادارة السابقة للمؤسسة لاعمال استيلاء احدى شركات المناولة على الارض العائدة لها في ميناء عبدالله.

- قيام بعض موظفي المؤسسة العامة للرعاية السكنية في الاقسام التابعة لادارة بدل الايجار بالتواطؤ واستغلال الصلاحيات الممنوحة لهم لتحقيق منافع شخصية عن طريق صرف بدل ايجار من دون وجه حق لحساباتهم الشخصية منذ عام 2006 وحتى فبراير 2014 وتمثل ذلك في اعادة فتح ملفات ملغاة لبعض المواطنين غير مستحقين لبدلات الايجار وتزوير في تواريخ استلام القسائم السكنية والحسابات البنكية وتجدر الاشارة انه تم صرف بدل ايجار دون وجه حق بلغ 5.045 ملايين دينار كويتي حتى السنة المالية 2015/2014.

- اعادة تعيين 274 موظفا في الخطوط الكويتية بعد استلامهم مكافأة نهاية الخدمة بلغ اجماليها 41 مليون دينار كويتي تقريبا.

- ملاحظات تتعلق بالايرادات والمبالغ المستحقة:

- استمرار تضخم الديون المستحقة لبعض الجهات على بعض الدول والجهات الحكومية والمدينين الآخرين نتيجة التأخر في تحصيلها ما يستلزم اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من تراكمها وسرعة تحصيلها وقد بلغ حجم الديون المستحقة لبعض الجهات 334.620 مليون دينار كويتي.

- الملاحظات الخاصة بتقرير الفحص الاكتواري الثاني عشر للمركز المالي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في 2013/3/31 الذي اظهر عجزا اجماليا بمبلغ 8.9 مليارات دينار كويتي حيث تتبع المؤسسة الطريقة المغلقة لتقدير العجز الاكتواري الذي تتحمله الخزانة العامة ما يقارب 40 عاما وفي ظل التراجع في اسعار النفط باعتباره المصدر الاساسي لايرادات الدولة فان الامر يستوجب اعادة النظر في الطريقة المتبعة والاستعانة بآراء خبراء اكتواريين مختلفين للوصول الى نتائج

رابعا: الجهات المستقلة - القطاع النفطي

1- أبرز الملاحظات التي تتعلق بهدر للمال العام:

- اعفاء او تخفيض قيمة غرامات التأخير المستحقة على بعض المقاولين حيث قامت شركة البترول الوطنية الكويتية باعفاء المقاول من غرامات التأخير والبالغ نحو 4 ملايين دينار كويتي.

- تأخر وصول بعض أجهزة الحفر لشركة نفط الكويت لمدة طويلة بلغت اجماليها 2.373 يوما وبلغت قيمة غرامة التأخير التي لم يتم تحصيلها نحو 6.5 ملايين دينار كويتي.

- التأخر في تنفيذ بعض

التتمة ص10

ياسر أبل ومحمد طنا وحمود الحمدان

28 مخالفة مالية محالة إلى المحاكمات التأديبية

احال ديوان المحاسبة الى الهيئة التأديبية بشأن المحاكمة التأديبية ومنذ صدور القانون بتفعيلها 28 مخالفة مالية منها 25 مخالفة منذ يونيو 2015 الى ابريل 2016 وفيما يلي بيان تلك المخالفات التي تمت احالتها الى هيئة المحاكمة التأديبية:

الجهة	تاريخ الاحالة للمحاكمة	عدد المحالين
بلدية الكويت	2015/6/17	4
وزارة التربية	2015/8/25	2
وزارة الاشغال العامة	2015/10/6	1
وزارة الداخلية	2015/10/25	20
شركة المشروعات السياحية	2015/11/4	5
شركة صناعة الكيماويات البترولية	2015/11/22	2
وزارة الصحة	2016/1/6	1
وزارة الاعلام	2016/1/14	1
وزارة الاعلام	2016/1/14	1
المؤسسة العامة للرعاية السكنية	2016/1/20	2
وزارة المالية	2016/1/21	2
وزارة المالية	2016/1/27	2
وزارة الاعلام	2016/1/27	1
الشركة الكويتية للاستثمار	2016/3/8	1
شركة البترول الوطنية الكويتية	2016/3/8	1
وزارة الشؤون الاجتماعية	2016/3/9	5
الادارة العامة للطيران المدني	2016/3/23	5
وزارة الاعلام	2016/3/29	3
وزارة الكهرباء والماء	2016/4/11	1
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	2016/4/13	1

ارتفاع أرصدة المدينين في تزويد الطائرات بالوقود لتصل إلى 50.4 مليون دينار

لقطة من الجلسة أس

تتمة المنشور ص09

المشروعات الرأسمالية حيث تأخرت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في البدء بتنفيذ بعض مشروعات الخطة الانمائية والبالغ عددها 64 مشروعا بتكلفة تقديرية بلغت 19.4 مليار دينار كويتي بينما بلغ اجمالي المنصرف الفعلي نحو 2.5 مليار دينار كويتي وبما نسبة 12.6 % حتى 2015/3/31.

2- ملاحظات متعلقة بالايرادات والمبالغ المستحقة:

- استمرار عدم تحصيل شركة ناقلات النفط الكويتية المبالغ المستحقة المتعلقة بقضية الاختلاسات رغم صدور احكام قضائية بها بلغت قيمتها 138.8 مليون دولار أميركي.

- ارتفاع ارصدة المدينين التي تجاوزت مديونياتهم لفترات الائتمان المحددة لهم في الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود بلغ جملتها في 2015/3/31 نحو 50.4 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 14.1 مليون دينار كويتي وبما نسبته 39 % من قيمتها في 2014/3/31 والبالغة 36.3 مليون دينار كويتي.

- عدم تحصيل بعض مطالبات الادارة البحرية بمؤسسة البترول الكويتية المتفق عليها والتي بلغت قيمتها 8.7 ملايين دولار اميركي يرجع بعضها لعام 2008 فضلاً عن البعض الاخر غير المتفق عليها والبالغ قيمتها 31 مليون دولار أمريكي وليصل اجماليها 39.7 مليون دولار أمريكي.

الرقابة المسبقة

أهم ملاحظات الرقابة المسبقة:

- عدم التقيد بأحكام المادتين 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بقانون رقم 4 لسنة 1977 حيث قامت بعض الجهات بالارتباط قبل العرض على الديوان وقد بلغ عدد تلك الموضوعات التي تم اكتشافها من خلال الرقابة المسبقة عدد 57 موضوعا لعام 2015/2014 مقابل نفس العدد لعام 2014/2013.

المخالفة المالية عن السنة المالية 2015/2014

حدد قانون ديوان المحاسبة معايير المخالفات المالية والتي اوردها في المادة 52 منه حسب الآتي:

- مخالفة احكام قانون المناقصات ولائحته ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم كافة القواعد والاحكام والانظمة والتعميمات المالية والحسابية والمخزنية.

- كل تصرف خاطئ او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف مبالغ من الاموال العامة بغير وجه حق او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة او الساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدي الي ذلك.

- عدم موافاة الديوان بالمناقصات ومشروعات الارتباطات والاتفاقات والعقود الخاضعة للرقابة المالية المسبقة.

- مخالفة المنصوص عليها في الدستور.

- مخالفة الميزانية العامة او الميزانيات الملحقة بها او المستقلة عنها والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتي يكون الموظف العمومي مندوبا لمراقبتها او الاشراف عليها.

- مخالفة احكام القانون الخاص بقواعد اعداد الميزانية والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

- مخالفة احكام قانون المناقصات ولائحته ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم كافة القواعد والاحكام والانظمة والتعميمات المالية والحسابية والمخزنية.

- كل تصرف خاطئ او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف مبالغ من الاموال العامة بغير وجه حق او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة او الساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدي الي ذلك.

- عدم موافاة الديوان بالمناقصات ومشروعات الارتباطات والاتفاقات والعقود الخاضعة للرقابة المالية المسبقة.

وكذلك عدم موافاة الديوان دون مبرر بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المحددة لذلك او بما يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها مما يمكن له الحق في فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها طبقا للقانون.

- عدم الرد على ملاحظات الديوان او مكاتباته بصفة عامة

التتمة ص11

صرف 33 مليون دينار قيمة أعمال نظافة عامة تم اعتمادها دون التحقق من صحة استحقاق صرفها

صدور قرار بإلغاء مكتب الرقابة والتدقيق في هيئة ذوي الإعاقة

تعدد إصدار الأوامر التغييرية على العقود والاتفاقيات في جامعة الكويت إلى أن وصلت إلى 27 مليون دينار

5 نواب يقترحون قانونا لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات

تقدم النواب احمد القضيبي وفيصل الشايع ود. خليل ابل وراكان النصف ومحمد الجبري باقتراح بقانون بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات جاء فيه:

الباب الأول - الناخبون

مادة 1: يشترط في الناخب الشروط التالية:

أ – أن يكون كويتي الجنسية وفقا للمادة الأولى أو الثانية أو الثالثة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وتعديلاته.

ب – ألا يقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.

ج – أن يكون أسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب.

د - ألا يكون تاجراً صدر بحقه حكماً بشهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

ل - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جرائم مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة 2: يحرم من حق الانتخاب:

1 - كل كويتي اكتسب الجنسية وفقا لأحكام المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وتعديلاته ولم يستكمل المدة القانونية بحق التصويت ويحرم كذلك من هذا الحق أي كويتي يكتسب الجنسية وفقاً لأي حكم يتقرر مستقبلاً في أي قانون.

2 – كل كويتي لا ينطبق عليه أحد شروط الناخب المذكورة في المادة 1 من هذا القانون.

ولا يجوز حرمان أي كويتي من حق الانتخاب لغير الأسباب المذكورة في هذه المادة.

مادة 3: على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه ويبطل التوكيل الصادر من الناخب للغير في هذا الشأن.

الباب الثاني- المرشحون

مادة 4: يشترط في المرشح الشروط التالية:

أ – أن يكون كويتي الجنسية وفقا للمادة الأولى أو الثانية أو الثالثة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وتعديلاته.

ب – ألا يقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.

ج – أن يكون أسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب.

د - ألا يكون تاجراً صدر بحقه حكماً بشهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

ل - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جرائم مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة 5: إضافة إلى الشرطين المذكورين في المادة السابقة فإنه يشترط لقبول طلب الترشيح الشروط التالية:

1 - أن يرفق طالب الترشيح بطلبه شهادة من مستشفى الطب النفسي التابع لوزارة الصحة متى ما طلب منه من قبل اللجنة تفيد خلوه من الأمراض النفسية وخلوه كذلك من مسببات الإدمان بأنواعها المختلفة.

2 - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جرائم مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

3 – ألا يكون طالب الترشيح محكوماً عليه بعقوبة جناية أو جنحة مقيدة للحرية.

4 – ألا يكون طالب الترشيح تاجراً صدر بحقه حكماً بشهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

5 - ألا يكون طالب الترشيح من الوزراء أو من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من رجال القوات المسلحة أو الشرطة أو الحرس الوطني ؛ إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.

6 – أن يرفق طالب الترشيح بطلبه إيصالا يفيد سداده مبلغ خمسين دينار كتأمين مسترد في حال عدم نجاح المرشح.

مادة 6: يحظر قبول التوكيل في تقديم طلب الترشيح نيابة عن المرشح.

مادة 7: يجوز لكل ناخب توافرت

التتمة ص11

إسناد مهمة التحقيق الإداري في بعض الوزارات للجان غير متخصصة

تتمة المنشور ص10

او التأخر في الرد عليها دون مبرر ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجيب الموظف اجابة الغرض منها المماطلة والتسويف.

- التأخير دون مبرر في ابلاغ الديوان خلال خمسة عشر يوما على الاكثر بما تتخذه الجهة الادارية المختصة في شأن المخالفات التي يبلغها الديوان اليه او تقاعسها دون عذر مقبول عن اتخاذ اللازم حيالها وبالجملة كل تصرف او موقف يكون من شأنه ان يعوق الديوان دون مقتضى عن مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الاكمل.

المعوقات التي تواجه الديوان عند أداء المهام الرقابية وتشتمل على معوقات عدة يذكر منها:

1 - عدم تمكين الديوان من ممارسة كامل اختصاصه.

2 - عدم موافاة بعض الجهات الحكومية بالبيانات والمستندات اللازمة لممارسة اختصاصاته.

3 - عدم رد بعض الجهات الحكومية او تأخر البعض الآخر منها في الرد على مكاتبات الديوان وعدم موافاة بعض الجهات الحكومية بالبيانات والمستندات اللازمة لممارسة اختصاصاته.

جانب من الجلسة أمس

4 - التأخر في اقرار مشروع الموازنة.

5 - يواجه الديوان في تنفيذ قانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 فيما يخص الرقابة القانونية على المخالفات المالية.

أ - تقاعس الجهات الادارية في انجاز التحقيق وتراخي العديد من الجهات الادارية في انجاز التحقيق مما ادى الى افلات المسؤولين عن المخالفة من العقاب اما لضياع ادلة الاثبات او لتركهم الخدمة.

ب - اسناد مهمة التحقيق الاداري للجان تفتقر الى التخصص لتتولى اجراء التحقيق في المخالفة حيث دأبت هذه اللجان على الانتهاء الى نتيجة واحدة وهي الحفظ لعدم وجود شخص متسبب او الحفظ لعدم وجود مخالفة يمكن نسبتها لاي شخص كما ان التحقيقات التي تجريها لا تشمل كافة المسؤولين وكل المستويات الادارية التي لها دور في وقوع المخالفة وانما تقتصر فقط على سماع اقوال الموظف المسؤول فقط ولا تتطرق الى المستويات الادارية الاعلى حتى تستطيع توفير معلومات كافية عن المخالفة من حيث صحة تكييفها وصحة ثبوتها واسنادها للمخالف ومن ثم العمل على تلافيها وعدم تكرارها في المستقبل.

ج - عدم التزام الجهات المشمولة برقابة الديوان بأحكام الفصل الرابع من قانون انشائه رقم 30 لسنة 1964.

اوجبت المادة 54 من قانون انشاء الديوان على الجهة الادارية بعد ابلاغها نتيجة التحقيق ان تصدر قرارا في الموضوع سواء بحفظه او بمجازاة المسؤول اداريا او احالته للمحاكمة التأديبية خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ ابلاغها نتيجة التحقيق وتوافي الديوان بتلك القرارات وفقا لنص المادة 55 خلال ميعاد اقصاه عشرة ايام من تاريخ صدورها الا ان الجهات الادارية دأبت على عدم الالتزام بالمواعيد الواردة بالمادتين المشار اليهما الامر الذي ادى الى افلات العديد من المسؤولين عن تلك المخالفات من المسؤولية التأديبية لتركهم الخدمة فضلا عن زوال التأثيرات المالية المترتبة على حدوث المخالفة.

د - قيام كثير من الجهات الادارية بسحب القرارات التأديبية او الغائها بناء على تقدم المخالفين بتظلمات منها: وذلك بعد اعمال الديوان رقابته القانونية عليها ودون القيام بموافاة الديوان بقرارات السحب او الالغاء باعتبارها قرارات صادرة بالتصرف في المخالفة المالية جديدة تخضع للرقابة مما يمثل التفاف الديوان وضياعا لمفهوم الردع والزجر المرجو من وراء العقوبات التأديبية.

التتمة ص12

استمرار عدم سداد شؤون القصر مستحقات من بلغوا سن الرشد

عدم إدراج هيئة ذوي الإعاقة وحدة مختصة ضمن الهيكل التنظيمي للقيام بأعمال شؤون التخزين

شبهة تسهيل استيلاء على أموال الموانئ من قبل موظفيها لصالح أطراف خارجية

أحد أعضائها مدير مستشفى الطب النفسي

تتمة المنشور ص 10

فيه شروط الانتخاب وفقاً للمادة الأولى من هذا القانون أن يحصل على نسخة من كشوف الانتخاب للدائرة الانتخابية المقيد فيها.

ولكل مرشح تم قبول طلب ترشيحه أن يحصل على نسخة من كشوف الانتخاب للدائرة الانتخابية التي ترشح فيها.

الباب الثالث - إجراءات الترشيح

مادة 8: يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية. ويجب أن ينشر المرسوم أو القرار قبل التاريخ المحدد للانتخابات بأسبوعين على الأقل.

مادة 9: تشكل لجنة تسمى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات - برئاسة وعضوية دائمة - من الذين يحملون الصفات الآتي ذكرها:

أ - أحد رجال النيابة العامة يرشحه وزير العدل رئيساً.

ب – الأمين العام لمجلس الأمة عضواً.

ج – رئيس إدارة الفتوى والتشريع أو من ينيبه عنه بكتاب رسميا عضواً.

د - مدير إدارة شؤون الانتخابات عضواً.

ل – رئيس جمعية المحامين أو من ينيبه عنه بدرجة القيد د عضواً.

و – مدير مستشفى الطب النفسي عضواً.

هـ - مدير عام الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر بوزارة الداخلية أو من ينيبه عنه عضواً.

ر – مدير عام الإدارة العامة للتنفيذ الجنائي بوزارة الداخلية أو من ينيبه عنه عضواً.

ويصدر قرار تشكيل هذه اللجنة من وزير الداخلية بعد انتهاء كل فصل التشريعي لمجلس الأمة.

مادة 10: تقدم طلبات الترشيح على النموذج المعد لذلك إلى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وتختص اللجنة المذكورة بفحص هذه الطلبات وإصدار قرار بقبول الطلب أو رفضه خلال مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة من تاريخ تقديم الطلب على أن يعلم المرشح بالقرار خلال أربع وعشرين ساعة من صدوره.

ولا يجوز للجنة رفض الطلب إلا إذا تخلف أحد الشروط المنصوص عليها في المادتين الرابعة الخامسة من هذا القانون أو قدم بالمخالفة للمادة السادسة منه.

مادة 11: لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية وإذا تبين أنه مرشح في أكثر من دائرة اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن بقوة القانون.

مادة 12: في حالة رفض طلب الترشيح جاز للمرشح أن يطعن بقرار اللجنة الوطنية العليا للانتخابات أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى. ويجب على الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف الفصل في الدعوى بصفة مستعجلة. ويكون تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف بمسودته ومن دون صيغة تنفيذية أو إعلان. ولا يجوز الطعن بالتمييز على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في هذا الشأن.

مادة 13: تحرر اللجنة الوطنية العليا للانتخابات كشفا للمرشحين في كل دائرة على حدة ويعرض بواسطة وزارة الداخلية في الأماكن العامة التي تحدد بقرار من وزير الداخلية كما ينشر الكشف خلال أسبوعين من تاريخ إغلاق باب الترشيح. ولا يترتب بطلان الانتخاب على هذا الإجراء.

مادة 14: لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح كتابة أمام اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وذلك قبل ميعاد الانتخاب بأربعة أيام على الأقل ويحذف اسم المرشح من كشف الترشيح.

مادة 15: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة 16: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الغانم: العام الحالي شهد أكبر انخفاض في عدد ملاحظات ديوان المحاسبة على الحكومة

تتمة المنشور ص11

- جمال العمر: نشكر ديوان المحاسبة.. هل هذه الملاحظات اتخذت فيها اجراءات؟ وما ذكر من ملاحظات كفيل بأن تقدم الحكومة استقالتها.

- د. محمد الحويلة: هناك الكثير من الإجراءات اتخذتها لجنة الميزانيات بعمل اجتماعات متكررة مع الجهات والديوان وتم تلافي العديد منها وخفض ذلك من تضخم الملاحظات السابقة.

- الرئيس مرزوق الغانم: أكبر انخفاض في عدد الملاحظات الواردة من الديوان حدث في العام الحالي.

- أنس الصالح: نشكر لرئيس المجلس هذه المبادرة ونشكر رئيس الديوان بالانابة عادل الصرعاوي وحريصون على تفعيل دور الديوان ونشكر اعضاء لجنة الميزانيات. ونشعر بسعادة لأن هناك انخفاضا في ملاحظات ديوان المحاسبة ونأمل في مثل هذا الوقت تحسن نسبة الملاحظات.

والحكومة تؤكد ان هناك تفنيدا وردودا على الملاحظات الا ان تقرير ديوان المحاسبة محل اهتمام وحرص كبيرين والحكومة سوف تفند بعض الملاحظات التي رأى اخواني الوزراء تفنيدها.

- عادل الخرافي: 52 % من الملاحظات هذا جيد ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد خلل والقادم أفضل.

- سلطان اللغيصم: كل الشكر للأخ الرئيس على هذه البادرة ولا نختلف على الدور المهني الذي يؤديه ديوان المحاسبة ونطالب بتقرير وزارة المالية الرقابي على ديوان المحاسبة.

- حمدان العازمي: ديوان المحاسبة اليوم أقوى من مجلس الأمة ويفترض اليوم دورنا في محاسبة الحكومة ومن المفروض أن الملاحظات تلغى ولا نفرح بتقليل نسبة الملاحظات

- الرئيس مرزوق الغانم: إنجاز كبير تخفيض الملاحظات بهذه النسبة.

- عادل الصرعاوي رئيس الديوان بالإنابة: ما ورد من ملاحظات سيكون محل عناية من إخوانكم في ديوان المحاسبة.

المجلس الأوليمبي الآسيوي تقريره تقرير سابق ونتابع إجراءات الحكومة وما ورد في التقارير هو الحسابات الختامية 2015/2014.

د. محمد الحويلة

نحن نتكلم عن إجمالي عدد المناقصات هو 2224 عقدا ومناقصة وما تم رفضه هو 49 بنسبة 2.2 % إجمالي فيما يتعلق بالمخالفات المالية فنحن نهتم بها وسنعكسها على تقاريرنا ونشكر أعضاء المجلس.

- د. محمد الحويلة (المقرر): حرصت اللجنة على تفعيل التدقيق الداخلي وحرصت اللجنة على استحداث مكتب للتدقيق الداخلي باشراف عمل سلطة في الجهاز وتهدف الى الحد من الملاحظات. وحرص المجلس على تفعيل نوه ديوان المحاسبة بالباب الرابع الخاص بالمحاكمات التأديبية.

- الرئيس مرزوق الغانم: تتلى الفقرة التالية.

الحالة المالية

انتقل المجلس الى مناقشة عرض وزير المالية للحالة المالية وفقا للمادة 150 من الدستور.

- أنس الصالح وزير المالية: وفق المادة 69 من اللائحة نطلب أن تكون الجلسة سرية.

- الرئيس الغانم: تخلى القاعة.

الموافقة على تعديل قانون الانتخاب وإحالته إلى الحكومة

رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية جنح مباحث إلكترونية

اقرار اعضاء هيئة التدريب إلى المهني المستثناة من نهاية الخدمة في المداولة الثانية وإحالته للحكومة

الكندري: اضافة جهتين لتعليم العقارات والأراضي ضمن تعديلات قانون الإسكان

إقرار تعديل قانون الرعاية السكنية وإحالته إلى الحكومة

استؤنفت الجلسة علنية الساعة الرابعة عصرا.

- الرئيس مرزوق الغانم: عقد مجلس الامة جلسة سرية بناء على طلب الحكومة وفقا للمادة 19 للائحة لعرض الحالة المالية للدولة وقرر المجلس الموافقة على الطلب.

وتقدم وزير المالية عرضا على الحالة المالية للدولة للميزانية المنتهية في مارس 2016 وفي المجلس احالة الموضوع والملاحظات الى لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة لاعداد تقرير حول الموضوع واحالته الى المجلس خلال 3 اشهر.

قانون الانتخابات

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن انتخابات اعضاء مجلس الامة.

- سلطان اللغيصم (مقرر اللجنة): تقدم اللجنة تقريرها الخامس بتعديل بعض احكام القانون 35 لسنة 1965 وتعديل المادتين 2 و31 ويهدف التعديل الوارد على المادة الثانية اي حرمان المحكوم عليه بحكم نهائي في الجرائم التي يكون لها مساس بالذات الالهية او بالانبياء او الذات الاميرية نظرا لما لوحظ من ذلك في الفترة الاخيرة في وسائل التواصل الاجتماعي وقد امتد المساس بالمعتقدات حتى وصل الى الانبياء وتعد رمزا لسيادة الدولة وسلطتها السياسية كان لابد من حرمان من يدان بالمساس

التتمة ص13

تعديل الرعاية السكنية (المداولة الثانية)

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري			
2	أحمد الجسار	✓		
3	أحمد القضيبي	✓		
4	أحمد مطيع	✓		
5	أنس الصالح	✓		
6	بدر العيسى	✓		
7	جابر المبارك			
8	جمال العمر		✓	
9	حمدان العازمي		✓	
10	حمد الهرشاني			
11	حمود الحمدان	✓		
12	خالد الجراح			
13	خلف دميثير			
14	خليل الصالح	✓		
15	خليل أبل	✓		
16	راكان النصف	✓		
17	روضان الروضان			
18	سعد الخنفور	✓		
19	سعدون حماد	✓		
20	سعود الحريجي			
21	سلطان الشمري	✓		
22	سلمان الحمود	✓		
23	سيف العازمي	✓		
24	صالح عاشور	✓		
25	صباح الخالد	✓		
26	طلال السهلي			
27	عادل الخرافي	✓		
28	عبدالحميد دشتي			
29	عبدالرحمن الجيران			
30	عبدالله التميمي	✓		
31	عبدالله الطريجي	✓		
32	عبدالله العدواني	✓		

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
33	عبدالله المعيوف	✓		
34	عدنان عبدالصمد	✓		
35	عسكر العنزي	✓		
36	علي العبيدي			
37	علي العمير	✓		
38	علي الخميس			
39	عودة الرويعي	✓		
40	عيسى الكندري			
41	فارس العتيبي			
42	فيصل الدويسان	✓		
43	فيصل الشايع			
44	فيصل الكندري	✓		
45	كامل العوضي	✓		
46	ماجد موسى	✓		
47	ماضي الهاجري	✓		
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص			
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا	✓		
52	محمد العبدالله			
53	محمد الهدية		✓	
54	محمد الرشيدي	✓		
55	محمد الجبري	✓		
56	محمد الحويلة	✓		
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري			
59	هند الصبيح	✓		
60	ياسر أبل	✓		
61	يعقوب الصانع	✓		
62	يوسف الزلزلة	✓		
63	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	43	3	-

حرمان المسيء للذات الإلهية والذات الأميرية من الترشح للانتخابات البرلمانية

تصويت على أحد قرارات الجلسة

تتمة المنشور ص12

استثناء بعض المهن من قانون الخدمة المدنية (اضافة اعضاء هيئة التدريب الى المهن المستثناة من نهاية الخدمة عند 75 عاما بدلا من 65 عاما).

- عودة الرويعي: (المقرر): لا توجد تعديلات.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية للقانون وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 43 الحضور 43

موافقة ويحال مشروع القانون الى الحكومة

قانون الاسكان

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة الاسكانية

- فيصل الكندري (المقرر): اجتمعنا بتاريخ 5/23 و6/19 وتناولنا هذا القانون مع هذا الاسكان وعند قيام المؤسسة بشراء حصة عينية فكان التقييم فقط من قبل اللجنة الاسكانية واليوم تمت اضافة جهتين لتقييم العقارات الاراضي وتمت تشكيل لجنة تسوية المنازعات السكنية

وجرى التصويت نداء بالاسم للمداولة الاولى وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 43 عدم موافقة 3 الحضور 46.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 43 عدم موافقة 3 الحضور 46 موافقة ويحال الى الحكومة.

- وزير الاسكان ياسر أبل: نشكر مجلس الامة على دعمه الكبير لحل المشكلة الاسكانية ويؤكد تعاون المجلس ان ينعكس على توقيع اول عقد في مدينة المطلاع في 6/30 العام الحالي وهناك اشراك القطاع الخاص بشكل فعلي واصدار القوانين الاسكانية.

المعلم المعاق

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة التعليمية بشأن منح بدلات ومكافآت لاعضاء هيئة التعليم الكويتيين منح استثناء المعلمين ذوي الاعاقة وكذلك الذين يتولون منهم رعاية المعاق من شرط قضاء مدة 30 سنة في الخدمة للذكور و25 سنة للاناث كي يحصلوا على مكافأة نهاية الخدمة والتي تقدر براتب سنة ونصف السنة.

وجرى التصويت على المداولة الاولى

موافقة 48 الحضور 48 موافقة على المداولة الاولى

وجرى التصويت على المداولة الثانية

موافقة 47 الحضور 47 موافقة على المداولة الثانية موافقة ويحال إلى الحكومة

- الرئيس مرزوق الغانم: جلسة عادية 7/3 قد تكون بعدها جلسة ختامية (موافقة عامة).

- ياسر ابل: في نهاية 2018 بداية 2019 يتسلم المواطنون قسائمهم او رخص البناء.

- الرئيس الغانم: ترفع الجلسة الى الساعة الحادية عشرة من يوم 7/3.

استثناء بعض المهن

من قانون الخدمة المدنية

انتقل مجلس الامة الى مناقشة تقرير اللجنة التعليمية بشأن

الحصانة

انتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية بشأن طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي في القضية رقم 2016/523 حصر نيابة الاعلام والمقيدة برقم 2016/449 جنح مباحث الكترونية.

وجرى التصويت على رفع الحصانة وكانت النتيجة

37 من 42

موافقة على رفع الحصانة النيابية

التصويت على تعديل قانون الانتخابات

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري			
2	أحمد الجسار	✓		
3	أحمد القضيبي			
4	أحمد مطيع	✓		
5	أنس الصالح			
6	بدر العيسى	✓		
7	جابر المبارك	✓		
8	جمال العمر			
9	حمدان العازمي			
10	حمد الهرشاني			
11	حمود الحمدان	✓		
12	خالد الجراح			
13	خلف دميثير			
14	خليل الصالح	✓		
15	خليل أبل		✓	
16	راكان النصف			
17	روضان الروضان			
18	سعد الخنفور	✓		
19	سعدون حماد	✓		
20	سعود الحريجي	✓		
21	سلطان الشمري	✓		
22	سلمان الحمود	✓		
23	سيف العازمي	✓		
24	صالح عاشور		✓	
25	صباح الخالد	✓		
26	طلال السهلي			
27	عادل الخرافي	✓		
28	عبدالحميد دشتي			
29	عبدالرحمن الجيران			
30	عبدالله التميمي			
31	عبدالله الطريجي	✓		
32	عبدالله العدواني	✓		
33	عبدالله المعيوف	✓		
34	عدنان عبدالصمد		✓	
35	عسكر العنزي			
36	علي العبيدي			
37	علي العمير	✓		
38	علي الخميس	✓		
39	عودة الرويعي	✓		
40	عيسى الكندري			
41	فارس العتيبي	✓		
42	فيصل الدويسان	✓		
43	فيصل الشايع			
44	فيصل الكندري	✓		
45	كامل العوضي			
46	ماجد موسى	✓		
47	ماضي الهاجري	✓		
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص			
50	محمد الخالد	✓		
51	محمد طنا	✓		
52	محمد العبدالله			
53	محمد الهدية			
54	محمد الرشيدي	✓		
55	محمد الجبري	✓		
56	محمد الحويلة			
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري	✓		
59	هند الصبيح			
60	ياسر أبل	✓		
61	يعقوب الصانع	✓		
62	يوسف الزلزلة	✓		
63	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	40	3	-

صباح الخالد التقى ولد الشيخ أحمد بحضور الزياني

المبعوث الأممي: مشاورات السلام اليمنية صمدت بفضل أمير الكويت

اعتبر مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد أمس الاربعاء اختيار الكويت لاستضافة مشاورات السلام اليمنية قرارا موفقا في ضوء ما تمتلكه من رصيد حافل بالانجازات التاريخية في مساعدة الاشقاء العرب ولاسيما اليمنيون خلال فترة الخلافات ما بين الشطرين الجنوبي والشمالي.

وقال ولد الشيخ احمد في تصريح لـ"كونا" ان تعاطي الكويت مع الازمة اليمنية وما تقدمه من دعم سياسي و لوجستي "إيجابي للغاية مشيدا بالدور المهم الذي يؤديه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في دعم مشاورات السلام اليمنية وتدخله المباشر لضمان تقدمها.

واضاف انه بفضل دعم سمو الامير وكذلك الجهود التي بذلها النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد ونائبه خالد الجارالله صمدت مشاورات السلام وعاد المتفاوضون الى طاولة الحوار لتحقيق الهدف المنشود.

وأعرب عن شكره لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا في استضافة المشاورات وتقديم جميع التسهيلات لها موضحا ان معظم مشاورات السلام في العالم تستغرق أسابيع وأشهر ولكنه لم يتوقع ان تستمر المشاورات والبقاء في الكويت طوال هذه الفترة.

وقال: لقد وجدنا أنفسنا في الكويت محل ترحيب كبير ولم نشعر على الإطلاق بأننا غرباء اذ لا يزال الدعم على الوتيرة ذاتها منذ اول يوم لنا هنا وعلى كل المستويات.

وأوضح المبعوث الاممي ان سمو أمير الكويت استقبله على هامش المشاورات اربع مرات في حين استقبل سموه الوفود اليمنية مرتين وحث سموه الجميع على مواصلة الحوار للتوصل الى صيغة توافقية للحفاظ على اليمن وشعبه من ويلات الحرب والدمار.

وحول تطورات مشاورات السلام اليمنية قال ولد الشيخ احمد ان المشاورات تتقدم ببطء الا انه حذر من ان اطالة أمد الحرب سيزيد من صعوبة التوصل الى حل في اليمن وسيزيد من تفاقم الأوضاع التي ذهب ضحيتها الأبرياء ودمرت بسببها المنازل والمدن.

ومن جهة اخرى اجتمع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في قصر بيان أمس الاول مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني.

وذكرت وزارة الخارجية في بيان لها ان الشيخ صباح الخالد اكد خلال الاجتماع موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعم لجهود مبعوث الأمين العام اسماعيل ولد الشيخ أحمد في انجاح مشاورات السلام اليمنية التي تستضيفها الكويت لعودة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن وحقن دماء شعبه الشقيق.

حضر الاجتماع نائب وزير الخارجية السفير خالد الجارالله ومساعد وزير الخارجية لشؤون المراسم السفير ضاري العجران ومساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير المزين والسفير الزمانان ومساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب وزير الخارجية السفير أيهم عبداللطيف العمر ومساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي السفير عزيز الديحاني ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

الشيخ صباح الخالد خلال اجتماعه واسماعيل ولد الشيخ أحمد بحضور عبداللطيف الزياني

الطيران المدني: تطوير منظومة المطار للتسهيل على المسافرين

أعلنت الادارة العامة للطيران المدني أمس اتخاذ عدد التغييرات مع بداية الأسبوع الحالي لتطوير منظومة العمل في مطار الكويت الدولي لتقديم خدمات أفضل للمسافرين منها توسعة منطقتي وزن الأمتعة (2) و(3).

وقال المدير العام للادارة يوسف الفوزان لـ (كونا) إن توسعة منطقة الدخول لجوازات المغادرين تأتي لتخفيف الازدحام وتتضمن ثلاث بوابات الأولى لعموم المسافرين والثانية للمواطنين ومواطني دول (التعاون الخليجي) والثالثة للمسافرين على الدرجة الاولى ودرجة رجال الأعمال وأفراد أطقم الطائرات. وأضاف الفوزان أنه مع زيادة تلك البوابات تم وضع سبعة أجهزة تفتيش بالأشعة السينية على الركاب وأمتعتهم المحمولة يدويا على أن يتم تركيب أجهزة أخرى الأسبوع المقبل لافتا إلى تحديث وزيادة عدد كاونترات المغادرين من 10 إلى 22 كاونترا.

وأوضح أن هناك 100 كاونتر لخدمة قبول الركاب المغادرين وأمتعتهم في مبنى الركاب إضافة إلى ثمانية أجهزة إلكترونية لاصدار بطاقات صعود الطائرة للمسافرين ذوي الأمتعة اليدوية فقط مبينا أن العملية ستكون سلسة ومنظمة من خلال اختصار مراحل التفتيش الأمني للركاب من ثلاث مراحل إلى مرحلتين.

وذكر أنه تم إعادة جدولة بعض الرحلات الجوية في الفترة المسائية حتى لا تتركز في أوقات معينة لتفادي الازدحام في مرافق المطار مشيرا إلى أن مطار الكويت الدولي يستوعب 2000 مسافر مغادر بالساعة ويستقبل نحو 100 طائرة في الأيام العادية و130 طائرة بين اقلاع وهبوط في مواسم السفر.

وأوضح الفوزان أنه تم وضع

يوسف الفوزان

200 شخص من فرق الاسناد ذوي السترات الفوسفورية الصفراء لمساعدة المسافرين وارشادهم عند وجود أي استفسار لديهم يتعلق بإجراءات سفرهم أو مسارات التوجه إلى بوابات رحلاتهم مع توفير متحدثين بلغة الاشارة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة على مدار الساعة.

وأفاد بأنه تم فتح مداخل ومخارج جديدة لمواقف السيارات بمبنى المطار للتخفيف من حدة الازدحام وللتسهيل على المسافرين مشيرا إلى أن تكثيف اجراءات التدقيق الامني في المطار يتوافق مع المتطلبات الدولية والأوضاع السائدة في المنطقة.

ومن جهة أخرى أكدت شركة الخطوط الجوية الكويتية أنها تطبق كل الاشتراطات الأمنية لمتطلبات رحلاتها المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتشدد الإجراءات الأمنية كافة حفاظا على سلامة الأرواح والممتلكات.

وقالت الشركة في بيان صحافي أمس الأول إنها تتابع باهتمام المشاورات التي تتم حاليا بين السلطات الكويتية والجهات الدولية المختصة بشأن الوضع الأمني في مطار الكويت الدولي.

الداخلية: خطة أمنية لتأمين المساجد بالعشر الأواخر

دعت وزارة الداخلية امس المواطنين والمقيمين الى الالتزام بتعليمات وارشادات أجهزة الامن والمرور في الطرقات الرئيسية والاسواق والمساجد في العشر الأواخر من رمضان.

وقال المدير العام للادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بالوزارة العميد عادل الحشاش في تصريح صحافي ان الخطة الأمنية والمرورية التي أعدتها الوزارة لتأمين المساجد ودور العبادة في العشر الاواخر شملت المسجد الكبير والمساجد في المحافظات الست والطرق الرئيسية والتقاطعات والمجمعات التجارية والأسواق الشعبية.

وأوضح ان الإجراءات الأمنية والمرورية تقضي بتكثيف المراقبة للحالة الأمنية والأوضاع المرورية أمام المساجد ودور العبادة مع توزيع نقاط ثابتة ومتحركة للدوريات وتوزيع لشرطة الامن العام والمرور والنجدة والمباحث وغيرها من عناصر الدعم والمساندة المرتبطة بفرق العمليات وزيادة انتشار الدوريات في المحافظات.

وذكر ان أجهزة الامن ستواصل حملتها في ضبط المتسولين امام المساجد والمجمعات التجارية والمعارض والمناطق الصناعية والبيوت وغيرها من الأماكن المحتمل تردد المتسولين عليها واحالتهم الى جهات الاختصاص تمهيدا لإبعادهم عن البلاد.

ودعا الحشاش الى عدم وضع المقتنيات الشخصية والأوراق والمستندات المهمة بشكل لافت وظاهر داخل السيارات حتى لا يسهم ذلك في سرقتها وفقدانها من قبل ضعاف النفوس.

الجارالله بحث استعدادات اجتماع المانحين لدعم العراق

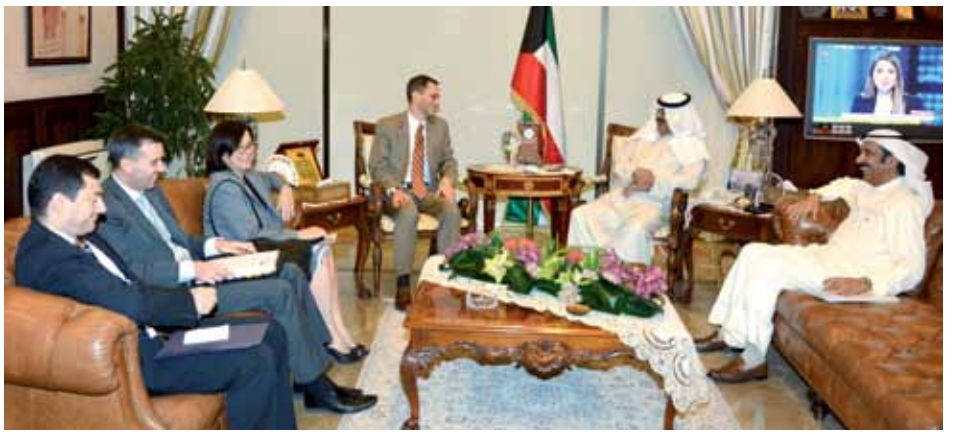

خالد الجارالله لدى اجتماعه مع عدد من الدبلوماسيين المعتمدين لدى الكويت

اجتمع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله امس بكل من القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت جوي هود والقائم بأعمال سفارة ألمانيا الاتحادية لدى الكويت برند جانتر وسفير استراليا لدى الكويت وارن هاوك وسفير كندا لدى الكويت مارتين مورو.

وتم خلال اللقاء مناقشة الاستعدادات التي تقوم بها هذه الدول لعقد اجتماع المانحين لدعم الوضع في العراق المقرر عقده في واشنطن في 20 يوليو المقبل.

كما اجتمع الجارالله بكل من القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت وسفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت يوتشول يو وسفير اليابان لدى الكويت تاكاشي أشيكي وتم خلال اللقاء مناقشة جهود المجتمع الدولي في مواجهة الأنشطة العسكرية التي تقوم بها كوريا الشمالية في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن.

حضر اللقاءين مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب الوزير السفير أيهم عبداللطيف العمر.

الأوقاف: بدء صلاة القيام الجمعة في المسجد الكبير

صلاة قيام شهر رمضان في مسجد الدولة الكبير

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية أمس أن صلاة قيام شهر رمضان لهذا العام ستبدأ مساء الجمعة المقبل الموافق الـ19 من الشهر المبارك في مسجد الدولة الكبير.

وقال مدير إدارة الإعلام بالوزارة أحمد القراوي في تصريح صحافي إن إدارة المسجد الكبير أتخذت كل الاستعدادات والترتيبات اللازمة لاستقبال المصلين في الليالي العشر الأواخر من رمضان بمسجد الدولة الكبير عبر شراكة مجتمعية مع العديد من القطاعين العام والخاص بغية توفير سبل الراحة أمام المصلين.

وذكر أن الأوقاف تعمل بكامل طاقاتها استعداد لاستقبال الشهر الكريم إذ تحرص على تقديم كل الخدمات التي يحتاجها المصلين سواء كانت في المسجد الكبير أو المراكز الرمضانية الموزعة على المحافظات الست.

هيئة الشباب: تنظيم 189 برنامجا ونشاطا في الصيف

أعلنت الهيئة العامة للشباب امس اعتزامها تنظيم 189 برنامجا ونشاطا موجها للشباب في العطلة الصيفية لهذا العام اعتبارا من العاشر من يوليو المقبل ولمدة شهرين وذلك مشاركة مع وزارة الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للرياضة.

وقال مدير عام الهيئة عبدالرحمن المطيري في مؤتمر صحافي للاعلان عن الأنشطة والبرامج الشبابية الصيفية التي تقام تحت شعار (معاكم صيفنا أحلى) ان الانشطة والبرامج ستكون موجهة للشباب من الجنسين ولكافة الفئات العمرية وكذلك لذوي الاحتياجات الخاصة وهي انشطة رياضية وثقافية ودينية وترويحية واجتماعية وفنية ومسرحية اضافة الى دورات تدريبية مختلفة.

واضاف ان الانشطة ستغطي جميع محافظات البلاد من خلال مراكز الشباب في المحافظات ومرافق الهيئة العامة للرياضة مثمنا جهود الجهات المشاركة في البرامج وهي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والنادي البحري الكويتي ونادي الرماية الكويتي والمحافظات وجمعية الهلال الأحمر وشركة نفط الكويت بالاضافة الى جمعية هدية التعاونية.

جانب من مؤتمر الهيئة العامة للشباب الصحافي

وأكد المطيري ان منهج عمل الهيئة يعتمد على التخطيط بالمشاركة مع الشباب ومع الجهات الراعية لهم والذي تجسد في اعداد استراتيجية الهيئة التي رسمت من خلال استطلاع اراء الشباب عبر الحلقات النقاشية في محافظات الدولة وتم التنسيق مع 288 شابا من الجنسين ومن مختلف الاعمار إضافة الى ذوي الاعاقة.

وذكر ان الهيئة ضمنت الاراء الشبابية في برامجها المقبلة سعيا منها لاستثمار الطاقات الشبابية و توحيد الجهود مع الجهات الحكومية تأكيدا على حرص الدولة على دعم ورعاية الشباب.

ومن جانبه قال نائب المدير العام لقطاع الشباب في الهيئة العامة للرياضة احمد الخزعل في كلمة خلال المؤتمر ان عدد مرتادي المراكز الشبابية وصل إلى حوالي 29 الف زائر منذ بداية العام مشيرا الى ان هناك نموذج للتعاون المشترك بين الجهات المشاركة في هذه البرامج والانشطة.

واضاف انه بعد انشاء هيئة الشباب وقبلها وزارة الشباب تم وضع خطة شاملة وبتنسيق كامل مع عدد من الجهات الراعية للشباب لتكون الانشطة متوسعة بشكل اكبر عبر المشاركات من جهات الدولة المختلفة مثل وزارة التربية والتعليم العالي او القطاع الخاص إضافة الى الشباب انفسهم.

وبدوره اكد الوكيل المساعد لقطاع تنمية الشباب بالتكليف في وزارة الدولة لشؤون الشباب مشعل السبيعي في كلمة مماثلة حرص الوزارة على ان تكون الأنشطة المقدمة للشباب شاملة ومعبرة عن تطلعاتهم وعلي اشراك اكبر عدد منهم بهذه البرامج المختلفة وفي جميع المحافظات.

واشاد بمستوى التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المشاركة في البرامج التي تستهدف خدمة الشباب داعيا الشباب للمشاركه في هذه البرامج لاستثمار طاقاتهم بالشكل الايجابي وذلك بالتسجيل عبر الموقع الالكتروني 2016Www.youth.gov.kw/summer او بالتواصل مع ضباط الاتصال بفريق الأنشطة والبرامج الشبابية عبر الهاتف الموحد (134).

لجنة وثيقة الإصلاح الاقتصادي تبحث آخر تطورات برامجها

بحثت اللجنة العليا لمتابعة وتنفيذ وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في اجتماعها الحادي عشر آخر تطورات برامج الوثيقة ومتابعة مراحل تنفيذها.

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي أمس الأول إن الاجتماع الذي ترأسه نائب رئيس اللجنة وكيل الوزارة خليفة حمادة عقد بحضور الأستاذة المساعدة بقسم التمويل في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت حصة العجيان لمناقشة دراستها التي أجرتها برعاية كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وتتناول مفهوم (الوكز) وتطبيقاته في مجال السياسة العامة وإمكانية تطبيقه في تسهيل اعمال اللجنة.

وتتألف وثيقة الإصلاح الاقتصادي من ستة محاور حول الإصلاح المالي وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشاريع وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة.

ويتضمن محور الإصلاح المالي في الوثيقة شقين الأول الإيرادات ويشمل استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات بمعدل 10 في المئة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 5 في المئة من أنشطة إنتاج السلع والخدمات وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير مقابل الانتفاع بأراضي الدولة وسرعة تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة.

أما الشق الثاني فيتضمن المصروفات ويشمل ترشيد مصروفات كل الوزارات والجهات الحكومية ووقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وإلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين بعد انتهاء مدتهم الحالية في المؤسسات والهيئات العامة.

العدل تدعو المسافرين للتأكد من عدم وجود قضايا مسجلة بحقهم

دعت وزارة العدل المسافرين من المواطنين والمقيمين أمس الأول الى مراجعة موقع الوزارة الالكتروني قبل مغادرتهم البلاد للتأكد من عدم وجود غرامات مالية أو قضايا مسجلة بحقهم تستدعي اتخاذ اجراءات المنع من السفر.

وأكدت الوزارة في بيان صحافي حرصها على التيسير على المواطنين والمقيمين واتمام سفرهم دون اي عوائق حال وجود منع سفر لديهم وذلك بمراجعة موقع الوزارة الالكتروني السابق للتأكد من وجود منع سفر من عدمه.

الكويت تفتتح آبارا للمياه في دار السلام

السفير جاسم الناجم لدى افتتاحه عددا من آبار المياه في مدينة دار السلام

افتتح سفير الكويت لدى تنزانيا جاسم الناجم عددا من آبار المياه في مدينة (دار السلام) استجابة لنداء رئيس الجمهورية جون ماغوفلولي لتوفير مياه نظيفة للحد من انتشار الأمراض هناك.

وأكد السفير الناجم لـ (كونا) أمس حرص الكويت على تقديم المساعدات لتنزانيا من خلال الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات الخيرية الكويتية العاملة في تنزانيا وبيت الزكاة الكويتي وعدد من الهيئات الخيرية الأخرى في توفير مياه نظيفة وصالحة للشرب.

وأشار إلى أهمية حفر مثل هذه الآبار في سد العجز الكبير في المياه الصالحة للشرب في عدد من المناطق داخل (دار السلام) وتعزيز الأوضاع الصحية للسكان الى جانب التقليل من الجهد المبذول للحصول على مياه صالحة للشرب بدلا من قطع مسافات طويلة يوميا للوصول إلى أقرب بئر للماء.

وقال انه افتتح يوم الأحد الماضي أربع آبار للمياه بالتعاون مع (منظمة أفريقيا للإغاثة) مشيرا الى ان اثنتين منهما يقعان في منطقة (مباجالا) المكتظة بالسكان.

واضاف ان البئر الثالثة تقع في منطقة (تاميكا) التي تعاني نقصا حادا في المياه العذبة فيما يوجد البئر الرابعة وهي بئر مطورة تعمل بالطاقة الشمسية في منطقة (ايلالا) ونفذتها (جمعية الشيخ عبدالله النوري) الكويتية.

انتصار العلي: نسعى لتسجيل 33 ألف طفل لاجئ سوري

أعلنت رئيسة مبادرة النوير الايجابية الشيخة انتصار سالم العلي الصباح سعيها لتسجيل 33 الف طفل سوري لاجئ في الأردن في خطوة تستهدف دعم وتأمين حياة كريمة تضمن مستقبلا أفضل لهم.

وقالت الشيخة انتصار في تصريح لـ (كونا) أمس انها اقامت شراكة استراتيجية مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في دولة الكويت ضمن خطة لتسجيل الاطفال اللاجئين السوريين بالاردن عبر المفوضية تضمن توفير حياة كريمة لهم.

واوضحت انه بعد زيارتها للاردن للاطلاع على مخيم الزعتري ومقر المفوضية بالاردن للاطلاع على خطوات والية تسجيل اللاجئين التي تنفذها المفوضية يوميا للحصول على هوية لهم ولاسرهم أبدت تعاونها في هذه العملية خصوصا ان عملية تسجيل اللاجئين واصدار هوية رسمية لهم هي حق مشروع ومهم لرسم مستقبلهم.

الشيخة انتصار سالم العلي الصباح أثناء زيارتها مخيم الزعتري

وبينت ان عملية التسجيل تكبد كلا من الدولة المستضيفة للاجئين والمفوضية اموالا طائلة في ضوء تدفق اللاجئين وتزايد اعدادهم المستمر مضيفا انها لذلك ساهمت في مد يد العون لتسجيل 33 الف طفل لاجئ في الاردن لحمايتهم من الاخطار وليتمتعوا بحقوقهم الانسانية والعملية كما ستقوم بتسجيل غيرهم من اللاجئين في دول أخرى في المستقبل القريب.

وافادت بأن 20 يونيو من كل عام هو يوم عالمي للاجئين وهي مناسبة تحتفي بها دول العالم للتعاطف معهم مشيدة بجهود الكويت مركز الانسانية وايادها البيضاء الممدودة لكل دول العالم والمشهود لها وبسمو امير البلاد قائد العمل الانساني.

الهلال الأحمر توزع وجبات إفطار على الأسر النازحة في لبنان

واصلت جمعية الهلال الاحمر امس الأول توزيع وجبات الافطار والمساعدات الاغاثية على مئات الاسر السورية النازحة في شمال لبنان في اطار حملتها الانسانية المستمرة خلال شهر رمضان الكريم.

وقال رئيس الفريق الميداني التابع للجمعية عبدالله جمعة لـ (كونا) ان الهلال الاحمر وزعت 600 وجبة افطار على اسر سورية نازحة في مخيمي ببنين والمحمرة في منطقة عكار شمالي لبنان ضمن حملة افطار صائم التي تنفذها الجمعية طيلة الشهر الفضيل.

واضاف ان الجمعية وزعت ايضا مئات الحصص الاغاثية التي تضم مواد غذائية وتنظيفية على النازحين في المخيمين موضحا أنها المساعدات التي تواظب الجمعية على توزيعها بشكل دائم طوال العام بالتعاون والتنسيق مع جمعية الصليب الاحمر اللبناني.

واكد مواصلة الجهود المبذولة من الهلال الاحمر لمد يد العون للنازحين واللاجئين الذين يعانون مصاعب كبيرة في مختلف المناطق تواجدهم في لبنان.

ومن ناحيته اشاد منسق عمليات الاغاثة في جمعية الصليب الاحمر اللبناني يوسف بطرس بالجهود الانسانية الكبرى التي تبذلها جمعية الهلال الاحمر في مساعدة النازحين السوريين.

ولفت الى ان المشاريع التي ترعاها الجمعية في مختلف المجالات والمساعدات التي تقدمها بشكل دائم ساعدت وتساعد في تخفيف اعباء النزوح الكبيرة على الاف العائلات السورية التي اضطرت لترك بلادها والنزوح الى لبنان.

الوفيات

● **حصة صالح ابراهيم النفيسي، ارملة: عبدالله محمد صالح العتيقي، 92 عاما، (شيعت)**، رجال: ديوان العتيقي، الفيحاء ، ق1، شارع عبدالله الفضل، تلفون: 94444464، نساء: ضاحية عبدالله السالم، ق1، شارع نصف اليوسف النصف، م66، تلفون: 99012102 - 22551505

● **يونس حسين عبدالحسين حاجي علي، 84 عاما، (شيع)**، رجال جامع النقي، الدسمة، تلفون: 99830123، نساء: حسينية سيد علي الموسوي، بنيد القار

● **لولوة جوهر بخيت سعيد، 57 عاما، (شيعت)**، رجال: الروضة، صالة دسمان، ق2، شارع علي سليمان بوكحيل، تلفون: 97654603، نساء: عبدالله مبارك، ق5، ش 515، م9، تلفون: 24360269

● **نورة فهيد بركة المطيري، زوجة: احمد نايف المطيري، 22 عاما، (شيعت)**، رجال القيروان، ق1، ش 102، م30، تلفون: 90012255، نساء: الفردوس، ق4، ش1، جادة13، م9، تلفون: 55555022

● **وليد سعود السبيعي، 33 عاما، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة صبحان)**، مبارك الكبير، ق6، ش9، م24، تلفون: 66495551

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:14
الشروق	04:49
الظهر	11:50
العصر	03:24
المغرب	06:51
العشاء	08:23

حالة الطقس

حالة الطقس

28 - 43

أعلى مد

03.08 صباحا - 01.27 ظهرا

أدنى جزر

07.35 صباحا - 08.31 مساء

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع